الجمهورية اليمنية
وزارة التعليم العالي
والبحث العلمي
جامعـــــة المستقبل
كلية العلوم الإدارية
قسم العلوم المالية والمصرفية

جامعة المستقبل
FUTURE UNIVERSITY

دور البنوك التجارية اليمنية في تنمية المشروعات الصغيرة

(دراسة حالة بنك الامل)

بحث مقدم لاستكمال لمتطلبات الحصول على درجة البكالوريوس

إعـــــداد الطـــلاب :

سامي صادق عيسى — امل جمال الترزي

ذكرئ عبدالله الزبير — صلاح علي القاسمي

مجد حميد حبيش

تحت إشراف الدكتور

محمد الشوكاني

صنعاء

٢٠٢٠/٢٠٢١م

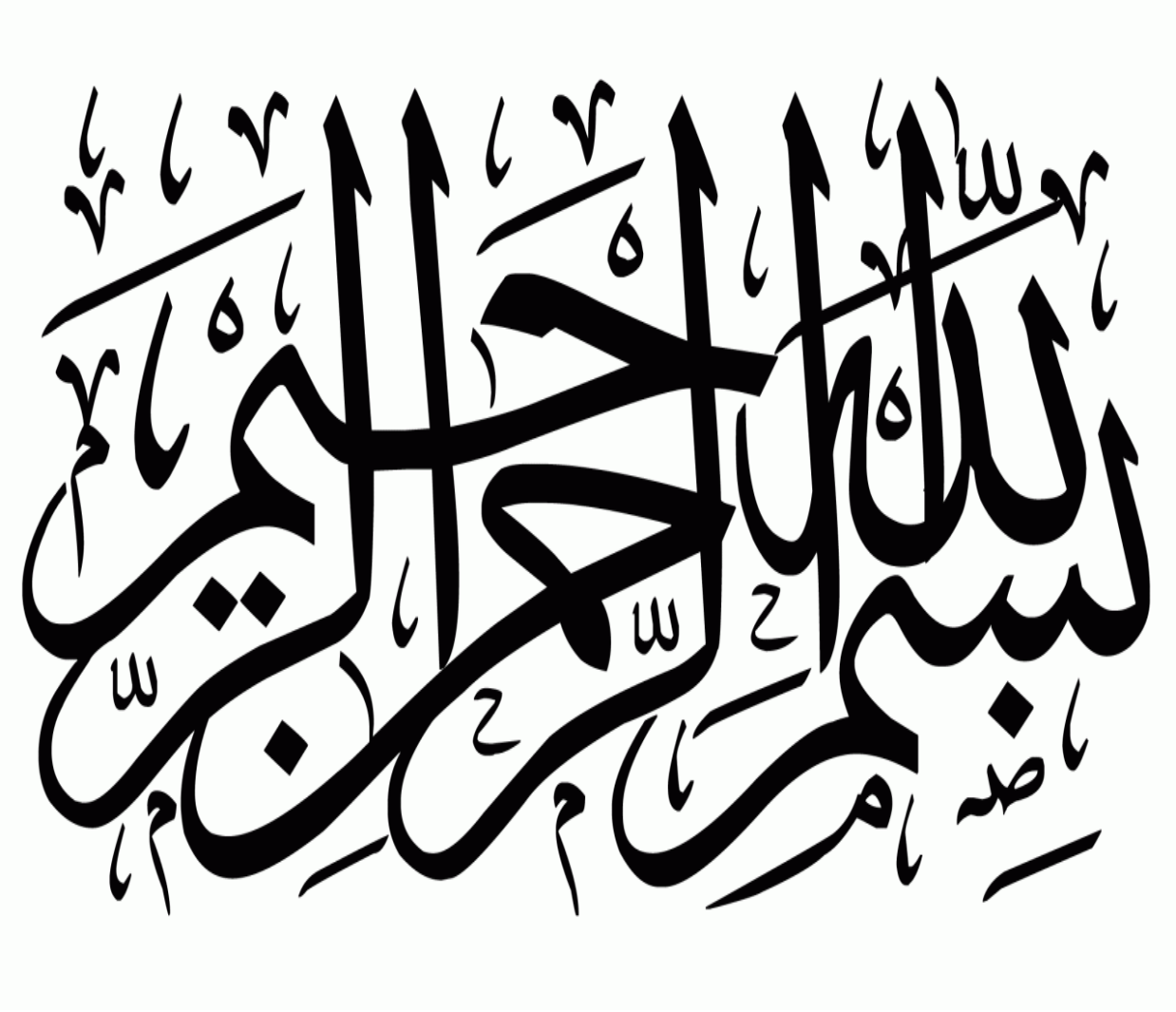
بسم الله الرحمن الرحيم

الإهداء

إلى من ساندتني في صلاتها ودعائها ..... إلى من سهرت الليالي تنير دربي.

إلى من تشاركني أفراحي وآساتي .....إلى نبع العطف والحنان إلى أجمل ابتسامة في حياتي، إلى أروع امرأة في الوجود: أمي الغالية

إلى من علمني أن الدنيا كفاح ..... وسلاحها العلم والمعرفة

إلى الذي لم يبخل على بأي شيء ..... إلى من سعى لأجل راحتي ونجاحي

إلى أعظم وأعز رجل في الكون: أبي العزيز سامي عيسى

أهدي هذا الإنجاز الى ابي الغالي حفظهم الله الذي سخر كل قواه عوناً لي كي أصل الى ما انا عليه والى امي الحبيبة حفظهم الله التي هي سنداً لي والى روح جدتي رحمهم الله والتي كانت خير مشجع والى اخواني واصدقائي الذين وقفوا بجانبي سواء بتشجيع او دعوة في وجهي او في غيابي اشكركم من أعماق قلبي. امل الترزي

أولاً الحمدلله أني وصلت لهذا المرحلة

أهدي لمن ساندني طول الأربع السنوات

الى من كانت سند الاب ... وحنان الام ... وظهر الأخ ...وكانت معي خطوة بخطوة يسرى

خواتي الي كانوا معي في كل لحظة... تدامكن الله طول العمر ذكرى الزبير

الاهداء أولاً لعائلتي التي كان كل الدور لها في وصولي الى ما انا عليه الان

واخيراً لكل من دعمني وساهم في تشجيعي سواء كان مادياً او معنوياً صلاح القاسمي

اهداء اولاً الى عائلتي الكريمة في مقدمتهم امي وابي الى كان لهم الدعم لي للوصول الى هذه المرحلة الأخيرة وكانوا فخورين بي كما لا إنسي أصدقائي الذين وقفوا الى جانبي وساندوني فشكراً لهم جميعاً أمجد حبيش

الآيـة

قال تعالى

{ مَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللَّهِ ۚ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ}

(سورة هود آية ٨٨)

صدق الله العظيم

الشكر والتقدير

"شهد الله انه لا اله إلا هو والملائكة والو العلم قائما بالقسط لا اله إلا هو العزيز الحكيم"

(آل عمران ٩٩)

الحمد لله رب العالمين الذي علم الإنسان ما لم يعلم، واحمده سبحانه علي توفيقه وعونه لنا على إنجاز هذا البحث، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى أله وصحبه وسلم.

فإننا نتقدم بالشكر لله سبحانه وتعالى أولا وأخيرا أن وفقنا في إتمام هذه الدراسة.

كما أتقدم بالشكر والتقدير والعرفان للأستاذ الدكتور / محمد الشوكاني رئيس قسم العلوم المالية والمصرفية كلية العلوم الإدارية والمالية، الذي تكرم بالإشراف على هذه الدراسة والذي قدم لنا المشورة والنصح والإرشاد طيلة مدة الدراسة.

كما نتقدم بالشكر لكل من الأستاذ الدكتور / خالد العليمي، والدكتور محمد حميد لما تفضلا في مناقشة البحث ليزداد إثراء من الملاحظات والتوصيات التي سيقدمانها.

كما لا يفوتنا أن نشكر رئيس جامعة المستقبل الأستاذ الدكتور /عبد الهادي الهمداني على لتعاونهم الدائم ومد يد العون والمساعدة.

وأخيراً نتقدم بالشكر إلى جميع الاهل والزملاء ولا ننسى أعظم شكر إلى أغلى اشخاص إلى قلوبنا كل دكتور قام بتدريسنا وارشادنا وكان سبباً في تفوقنا.

وجزا الله خيراً كل من كان له دور من قريب أو بعيد وكل من ساهم وساعد في إنجاز هذا البحث.

والله ولي التوفيق

قائمة المحتويات

الفهرس	الصفحة
البسملة	ب
الإهداء	ت
الآية	ث
الشكر والتقدير	ج
قائمة المحتويات	ح
ملخص البحث	ذ
Abstract	ر
الفصل الاول: الإطار العام للبحث	
المبحث الأول: منهجية البحث	
المقدمة	٢
مشكلة البحث	٣
أهداف البحث	٣
أهمية البحث	٣
فرضيات البحث	٤
منهجية البحث	٤
حدود البحث	٤
مصادر جمع المعلومات	٥
مصطلحات البحث	٥
المبحث الثاني: الدراسات السابقة	
الدراسات السابقة	٦
الفصل الثاني: الإطار النظري	
المبحث الأول:- المشروعات الصغيرة	
التعريف المشروعات الصغيرة	١٠
صعوبات تحديد تعريف المشروعات الصغيرة	١١
العوامل التي الى صعوبة تعريف المشروعات الصغيرة	١١

معايير تحديد ماهية المشروعات الصغيرة	١٣
خصائص ومميزات المشروعات الصغيرة	١٤
أهمية المشروعات الصغيرة	١٧
اشكال المشروعات الصغيرة	١٨
دور المشروعات الصغيرة في الاقتصاد الوطني	١٩
الاثار الاجتماعية المشروعات الصغيرة	٢٠
الاشكال القانونية المشروعات الصغيرة	٢٠
مصادر تمويل المشروعات الصغيرة	٢١
معوقات تمويل المشروعات الصغيرة	٢٢
المبحث الثاني:- تمويل المشروعات الصغيرة	
مصادر التمويل المتاحة للمشروعات الصغيرة	٢٤
مفهوم التمويل للمشروعات الصغيرة	٢٤
أهمية للمشروعات الصغيرة	٢٥
العوامل المحددة للتمويل في المشروع	٢٥
طرق التمويل واشكاله	٢٨
تعريف التمويل البنكي	٢٩
أنواع التمويل البنكي	٣٠
محددات واسس التمويل البنكي	٣٣
الفصل الثالث:- البنوك التجارية	
تعريف البنوك التجارية	٣٦
نشأة وتطور البنوك التجارية	٣٦
أهمية البنوك التجارية	٣٧
وظائف البنوك التجارية	٣٨
أسس العمل البنكي	٤١
خصائص البنوك التجارية	٤٢
ميزانية البنوك التجارية وكيفية توزيع الموارد على الاستخدامات	٤٢
خصوصية خدمات البنوك التجارية	٤٤
بنك الامل للتمويل الأصغر	٤٦

الفصل الرابع: الدراسة الميدانية	
المبحث الأول: إجراءات البحث	
منهجية البحث	٤٩
مجتمع البحث وعينة البحث	٤٩
مقياس أداة الدراسة الميدانية	٥٠
صدق أداة الدراسة	٥١
الأساليب الإحصائية المستخدمة	٥٢
١: التوزيع التكراري والنسب المئوية	٥٢
٢: المتوسط الحسابي	٥٢
٣: الانحراف المعياري	٥٢
أولا: الخصائص الشخصية والوظيفية لعينة الدراسة	٥٣
ثانياً: عرض النتائج المتعلقة بإجابة أسئلة الاستبيان	٥٩
المحور الأول: الإجراءات المتخذة من قبل البنك لتمويل المشروعات الصغيرة	٥٩
المحور الثاني: الصعوبات المالية والإدارية	٦١
المحور الثالث: الكادر البشري المؤهل والمدرب على المراقبة والمتابعة وتأثيره على تنمية المشروعات الصغيرة	٦٣
ثالثاً: عرض النتائج الاجمالية محاور الدراسة	٦٥
النتائج والتوصيات	٦٧
أولا: النتائج	٦٧
ثانياً: التوصيات	٦٨
المراجع العربية	٦٩
المراجع الأجنبية	٧٢
الملاحق	٧٣
الاستبيان	٧٣

ملخص البحث

تهدف هذه الدراسة إلي التعرف على الدور الذي تلعبه البنوك التجارية في تمويل المشروعات الصغيرة، وقد استخدم المنهج الوصفي التحليلي وذلك من خلال وصف وتحميل البيانات والإحصاءات المتاحة عن المشروعات الصغيرة، وحاولت هذه الدراسة حل المشكلة والمتمثلة في ان فأصحاب هذه المشروعات عادة ما يكونون من المدينيين الصغار، ولا تتوفر لديهم المدخرات المالية الكافية التي تمكنهم من إنشاء مشروعاتهم الخاصة، كما لا يوجد لديهم الضمانات الكافية التي يمكن تقديمها للمصارف والمؤسسات المالية للحصول بموجبها على القروض، وهدفت الدراسة الى التعرف على الإجراءات المتخذة في البنوك التجارية لتنمية المشروعات الصغيرة وايضاً عرص الصعوبات المالية والإدارية وما ينتج عن نقص الكادر البشري من اثار سلبية في حالة البنك ينتج عن ذلك نقص المتابعة لأصحاب المشروعات ومن ناحية المشروع لكما نقص الكادر البشري المؤهل والمدرب يقل أداء المشروع، وقد تم توزيع استبيانات على بنك الامل وتم تحليلها احصائياً، وقد توصلت الدراسة إلي عدة نتائج أهمها وجود دور للبنوك في تمويل المشروعات الصغيرة، وأن البنك يقوم بتحفيز وتنظيم المشاريع المتميزة لأنها مصدر ربح ممتاز له وايضاً وسيلة ناجحة لاستقطاب اخرين.

Abstract

This study aims to identify the role played by commercial banks in financing small projects, and the descriptive analytical approach was used by describing and downloading the available data and statistics on small projects. And they do not have sufficient financial savings to enable them to establish their own projects, and they do not have sufficient guarantees that can be provided to banks and financial institutions to obtain loans, and the study aimed to identify the measures taken in commercial banks to develop small projects, as well as presenting financial and administrative difficulties and what the lack of human cadres results in negative effects in the case of the bank. This results in a lack of follow-up to the owners of projects and in terms of the project. Also, the lack of qualified and trained human cadres reduces the performance of the project. Questionnaires were distributed to Al-Amal Bank and were statistically analyzed. The study reached several results, the most important of which is the presence of A role for banks in financing small projects, and that the bank stimulates and organizes outstanding projects because it is a great source of profit It also has a successful way to attract others.

الفصل الاول / الإطار العام للبحث:

الدراسات السابقة

المقدمة:

تعتبر المشروعات الصغيرة والمتوسطة قوة دافعة للنمو الاقتصادي والتنمية في اي دولة، واثبتت الأدلة التجريبية أنها تساهم في حل مشكلة البطالة والتخفيف من حدة الفقر وزيادة في الانتاجية، وتقديراً لهذا الدور تبذل الحكومات جهوداً مضاعفة لتعزيز نموها حيث تعتبر ضرورية لعملية تصنيع الأمة، وتتمثل إحدى الطرق الأولى لتعزيز المشروعات الصغيرة والمتوسطة في سهولة الحصول على التمويل مع مرور الوقت، لم تلقى المشروعات الصغيرة والمتوسطة سوى القليل من الاهتمام في حين انها توفر فرص عمل لما يقارب ثلاثة اضعاف العاملين في المشاريع الكبيرة وتلعب دوراً كبيراً في اقتصاديات الدول النامية. وهناك ادوار كبيرة يجب على البنوك ان تلعبها في تمويل وتقديم المشورة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة خصوصاً مع تحول سياسات حكومات الدول في التركيز بشكل أكبر على المشروعات الصغيرة والمتوسطة من اجل تحقيق الاعتماد على الذات حيث لعب قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة دوراً حيوياً في إنعاش الاقتصاد الوطني لذا تسعى الحكومة اليمنية جاهدة على دعم هذا القطاع وهي تعمل جنبا إلى جنب مع القطاعين العام والخاص لتقديم المزيد من مصادر التمويل إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الى جانب تنمية المهارات الفنية. حيث تشكل هذه المشاريع ما نسبته 88 % من حجم قطاع الاعمال وتوفر حوالي ٥٤% من فرص العمل وتسهم بنحو 40 % من الناتج المحلي الإجمالي، وتمثل المشروعات الصغيرة والمتوسطة الركيزة الأساسية للتنمية الاقتصادية لأي دولة سواء متقدمة أو نامية، نظرًا لأهمية الدور الذي تلعبه في الاقتصاد. ولذلك تشكل ما نسبته ٩٥% من إجمالي المشروعات في العالم، إذ تسهم في تحقيق عدة ميزات اقتصادية منها مكافحة البطالة وتعزيز معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي وزيادة حجم الصادرات، وتحسين القوة التنافسية وزيادة النشاط الاقتصادي. وتعد المشاكل التي تعاني منها المشروعات الصغيرة والمتوسطة اما تكون داخلية اي انها ناجمة من أحد العوامل التي يقوم عليها المشروع او تكون خارجية اي تكون ناجمة من عوامل خارجية كالمنافسة او تغير احتياجات السوق وغيرها من المعوقات او المشاكل.

وسوف نسلط الضوء في هذه الدراسة على دراسة دور البنوك التجارية في تنمية المشروعات الصغيرة

مشكلة البحث:

تعد مشكلة التمويل من أهم العقبات التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة في اليمن، فأصحاب هذه المشروعات عادة ما يكونون من المينيين الصغار، ولا تتوفر لديهم المدخرات المالية الكافية التي تمكنهم من إنشاء مشروعاتهم الخاصة، كما لا يوجد لديهم الضمانات الكافية التي يمكن تقديمها للمصارف والمؤسسات المالية للحصول بموجبها على القروض، كما أن صدور القانون رقم ٤٦ لسنة ٢٠١٢ بشأن الصيرفة الإسلامية والقانون رقم ١ لسنة ٢٠١٣ بشأن تحريم التعامل بالفائدة قد يضيف صعوبات أخرى أمام المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الحصول عمى التمويل المصرفي. ومن هذا المنطلق يمكن صياغة مشكلة الدراسة في التساؤلات التالية:

ما دور البنوك التجارية (بنك الامل) في تنمية المشروعات الصغيرة؟

وينبثق من هذا السؤال التساؤلات التالية:

١- ما هي الإجراءات المتخذة التي يقوم بها بنك الامل لتمويل المشروعات الصغيرة؟

٢- ما هي الصعوبات المالية والإدارية التي تواجه تنمية المشروعات الصغيرة؟

٣- هل يتوفركادر بشري مؤهل ومدرب لديه القدرة على مساعدة العملاء في اختيار مشروعات ناجحة والقيام بعمله المتابعة والرقابة للمشروعات الصغيرة؟

أهداف البحث:

١- التعرف على الإجراءات المتخذة التي تقوم بها البنوك التجارية في تنمية المشروعات الصغيرة.

٢- التعرف على ماهي الصعوبات المالية والإدارية وتنمية المشروعات الصغيرة.

٣- التعرف على سبب نقص الكادر البشري المؤهل والمدرب على المراقبة والمتابعة في تنمية المشروعات الصغيرة.

أهمية البحث:

علمية:-

١- ستمكن الدراسة الحكومة من معرفة المجالات الازمة للتحسين من حيث التمويل للمشاريع الصغيرة والمتوسطة التي تحتاج الى التنوير من خلال البرامج والندوات.

٢- ستعمل الدراسة كدليل للأشخاص الذين يقومون بعمل بحثي مماثل.

٣- زيادة الوعي بأهمية المشروعات في وقتنا الحالي نظراً لسيطرة الدول الاخرى بشكل كبير على حركة السوق العالمي.

عملية: -

١- كون المشاريع الاستثمارية عصب البيئة الاقتصادية .

٢- أهمية المشاريع الاستثمارية والدور الذي تلعبه في تحقيق النمو الاقتصادي من جهة وتوفير مناصب شغل لعدد كبير من المواطنين من جهة أخرى.

٣- الاستفادة من البنوك التجارية لتنمية المشروعات الصغيرة.

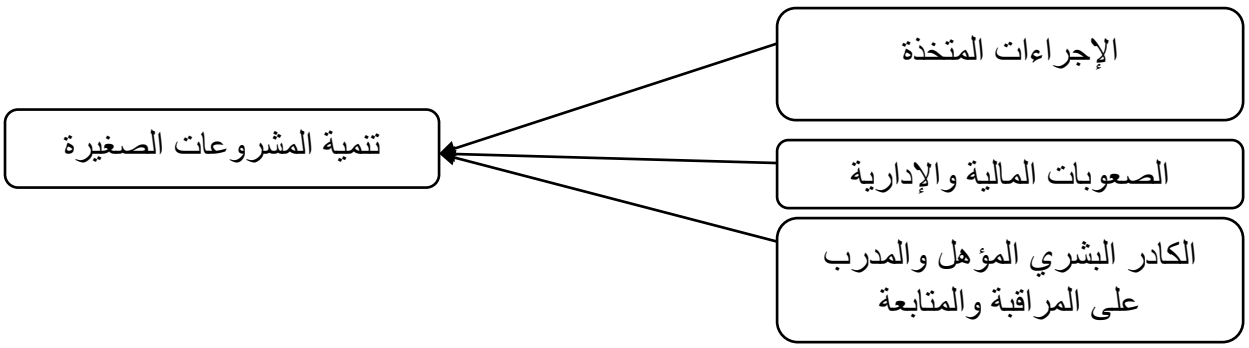

فرضيات البحث:

من اجل الاجابة على تساؤلات المشكلة وتحقيق اهداف البحث سوف يقوم الباحثون بصياغة الفرضيات التالية:

١- لا توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين الإجراءات المتخذة التي يقوم بها بنوك الامل لتمويل المشروعات الصغيرة.

٢- لا توجد علاقة بين الصعوبات المالية والإدارية التي تواجه تنمية المشروعات الصغيرة.

٣- لا توجد علاقة بين نقص الكادر البشري المؤهل والمدرب على المراقبة والمتابعة وتنمية المشروعات الصغيرة.

حدود البحث:

زمانية- ٢٠٢٠-٢٠٢١.

مكانية:- بنك الامل.

موضوعية:- دور البنوك التجارية في تنمية المشروعات الصغيرة.

بشرية:- موظفي ومدراء بنك الامل.

مصادر جمع البيانات

يتم جمع البيانات لتحقيق أهداف واختبار الفرضيات البحث كالاتي:

١) مصادر أولية:

وتعتمد على البيانات التي تم جمعها من الميدان عبر الاستبيان الذي تم توزيعه على عينة الدراسة. كأداة رئيسة والتي تم تصميمها خصيصاً لهذا الغرض.

٢) مصادر ثانوية:

تم فيها الاعتماد على المراجع والكتب والدوريات والتقارير من البنوك التجارية التي تناولت الموضوع وقد حاولوا الباحثون الحصول على المتاح من تلك المراجع وبما يخدم أهداف الدراسة.

مصطلحات البحث

المشاريع الصغيرة

هي المشاريع التي يكون حجم راس مالها صغير وعدد العمال فيها قليل ايضاً.

الصندوق الاجتماعي للتنمية: تأسس عام ١٩٩١ بموجب المرسوم الرئاسي رقم ١٨٩ وبدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. تم إنشاء الصندوق الاجتماعي للتنمية برأسمال ١.١ مليار جنيه مصري لتخفيف المصاعب التي سببها العمال المصريون العائدون من منطقة الخليج نتيجة حرب الخليج الأولى. وفقًا لمجدي موسى، المدير الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط في شركة Plant Finance، "يُنظر إلى الصندوق الاجتماعي للتنمية على أنه شبكة أمان اجتماعي مرتبطة بموافقة الحكومة المصرية على تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي الشامل". يركز الصندوق الاجتماعي للتنمية على مشاريع التنمية المستدامة ووفقًا لموسى، فإن نقطة محورية بارزة في الصندوق الاجتماعي للتنمية تعمل على تشجيع العمل الحر من خلال مشاريع الإقراض الأصغر.

البنوك التجارية: تعتبر البنوك التجارية من أكبر مؤسسات الوساطة المالية التي تقوم بقبول ودائع تدفع عند الطلب أو بعد آجال محددة، ثم توظيف هذه الودائع في عمليات الأقراض والاستثمار. وبهذه الطريقة فإن البوك التجارية تعمل على سرعة تدفق الأموال من المدخرين (أصحاب الودائع) إلى المستثمرين (المقترضين). (نوال حسين، ٢٠٠٠، ص٣٤).

الدراسات السابقة

١- دراسة غميضة ٢٠١٥" المشكلات التمويلية التي تواجه المشروعات الصغرى والمتوسطة في الاقتصاد الليبي**":**

هدفت الدراسة إلى التعرف على واقع المشروعات الصغرى والمتوسطة وكيفية حصولها على القروض والتسهيلات من المصارف التجارية، والتعرف على معايير منح الائتمان للمشروعات الصغرى والمتوسطة المتبعة بالمؤسسات المالية في السوق الليبي. وكان من أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة، أن ضعف الجدارة الائتمانية لأغلب المشروعات الصغرى والمتوسطة يرجع لعدم قدرة هذه المشروعات على تقديم الضمانات المطلوبة من المصارف التجارية، وضعف قدرتها على تقديم البيانات المالية المطلوبة والتي على ضوئها يتم منح القروض.

وقد استنتجنا من الدارسة التي قام بها غميضة ٢٠١٥ بعنوان " المشكلات التمويلية التي تواجه المشروعات الصغرى والمتوسطة في الاقتصاد الليبي": كيف تحصل المشروعات الصغيرة على القروض والتسهيلات من البنوك التجارية ويعتبر هذا أحد اهم وأبرز الطرق في تمويل البنوك للمشروعات الصغيرة وهذا يعتبر مشابه للمساعدات التي تقوم بها البنوك في اليمن محل الدراسة.

٢- دراسة خطاب فتح الرحمن النيل ٢٠٠٨ " دور التمويل المصرفي في تشجيع قطاع الصناعات الصغيرة":

تمثلت مشكلة البحث في ان الباحث وجد من خلال الدراسات السابقة ان التركيز الاكبر للتمويل المصرفي في السودان على بعض الانشطة الاقتصادية بصورة انتقائية مما احدث فجوة في تمويل المشروعات الصغيرة لاسيما الحرفية وبالتالي اهل دورها في المساهمة في التنمية الاقتصادية واستيعاب الايدي العاملة لما في ذلك من تخفيض نسبة البطالة لذلك ركزت الراسة على دراسة هذه الفجوة وإمكانية ملائها عن طريق دراسات تنزيل العقبات وترضي المصارف المستهدفة، ويهدف البحث الى بيان دور وأهمية التمويل المصرفي في تنمية ودعم الصناعات الصغيرة والوقوف على مشاكل التمويل المصرفي المتعلق بالمشروعات الصغيرة ، تمكن أهمية الدراسة في انها تحاول القاء الضوء على أهمية التمويل المصرفي المدروس والمستوعب لكوامن خطر التسعير في دفع عجلة الاقتصاد، وقد اختبر الباحث العديد من الفرضيات تمثلت في ان هناك علاقة قوية بين المشروعات الصغيرة والسياسات التمويلية ،هنالك علاقة قوية بين زيادة فجوة تمويل المشروعات الصغيرة والسياسات التمويلية ،وقد اتبع الباحث المنهج الاحصائي الوصفي

لدراسة الحالة ،توصل الباحث الى العديد من النتائج اهمها ان قطاع الاعمال الحرفية الصغيرة يتمتع بمميزات كبيرة الا انه ظل مهملا ولا تظهر اسهاماته في الاقتصاد من ناحية مساهمته في الدخل القومي وانه يعاني من فجوات استشارية وفية ومالية وفجوة المعلومات ومن اهم توصيات الدراسة اعفاء كافة انواع الصناعات الصغيرة من الضرائب والرسوم المتعلقة بالتمويل واتاحة فرص التدريب للقطاع الحرفي لتنمية المهارات الإدارية .تقوم الدراسة بالتعرف على دور التمويل المصرفي في تشجيع قطاع الصناعات الصغيرة بينما يقوم الباحث بدراسة المشاكل التي تواجه البنوك التجارية في عمليات التمويل الاصغر.

وقد استنتجنا من الدارسة التي قام بها خطاب فتح الرحمن النيل ٢٠٠٨ بعنوان " دور التمويل المصرفي في تشجيع قطاع الصناعات الصغيرة": ان الدراسة درست الفجوة وإمكانية ملائها عن طريق دراسات تنزيل العقبات وترضي المصارف المستهدفة ويهدف البحث الى بيان دور وأهمية التمويل المصرفي في تنمية ودعم الصناعات الصغيرة والوقوف على مشاكل التمويل المصرفي المتعلق بالمشروعات الصغيرة وفي دراستنا تحدث عن طرق التمويل وايضاً كما يوجد تشجيع لتمويل قطاع الصناعات الصغيرة في اليمن تقوم بها البنوك ولاكن ليس بالشكل الكافي.

٣- دراسة أحمد ٢٠٠٧ " دور المصارف التجارية في تنمية المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة **":**

هدفت الدراسة إلى التعرف على طبيعة العلاقة بين المصارف التجارية والمشروعات الصغيرة والمتوسطة، والدور المتوقع من تلك المصارف في تنمية هذه المشروعات من خلال برامج تمويلية متنوعة. وكان من أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة، تدني مساهمة المصارف التجارية في تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، كما تبين أن سياسات القروض ومنح الائتمان تتم وفق تاريخ الاستحقاق، وأن سياسات الإقراض تهتم بأنواع الأصول التي يمكن قبولها كضمانات، ولا تأخذ في الاعتبار التقلبات التي تتعرض لها القيمة السوقية لهذه الأصول.

وقد استنتجنا من الدارسة التي قام بها أحمد ٢٠٠٧ بعنوان "دور المصارف التجارية في تنمية المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة ": ان مشكلة تدني مساهمة المصارف التجارية في تنمية المشروعات الصغيرة منتشرة في كافة الدول العربية لان البنوك لديها سياسات منها عدم منح القروض الى بضمانات كالأصول.

علاقة هذه الدراسة بالدراسات السابقة:

يلاحظ من الدراسات السابقة أن القاسم المشترك بينها هو تنمية المشروعات الصغيرة، من حيث إبرازها مفهوم التنمية وطرقها، وتشابهت بعض من الدراسات السابقة مع الدارسة الحالية من ناحية المشكلات التمويلية التي تواجه المشروعات الصغيرة. كما أن غالبية الدراسات السابقة والدراسة الحالية استخدمت المنهج الوصفي التحليلي، واعتمدت على أخذ العينة من المجتمع الأصلي واستخدمت الاستبيان كأداة لجمع البيانات. وتختلف هذه الدارسة عن الدراسات السابقة، من حيث أن معظم الدراسات السابقة تناولت دور البنوك التجارية في تنمية المشروعات الصغيرة وتمويلها، والجزء الأخر من الدراسات تناولت المشكلات التمويلية التي تواجه المشروعات الصغيرة، أن هذه الدراسة تختلف عن الدراسات السابقة في انها جمعت بين دراسة المشكلات التمويلية ومحاولة حلها وايضاً عن دور البنوك التجارية بشكل عام وبنك الامل بشكل خاص في تنمية المشروعات.

الفصل الثاني / الإطار النظري للبحث:

المشروعات الصغيرة

تمهيد

أصبح مصطلح المؤسسات الصغيرة منتشر انتشاراً واسعاً في مختلف دول العالم المتقدمة والنامية فهو يعبر عن نوع معين من المؤسسات التي تمارس نشاطاً اقتصادياً، لكنه من الصعب جداً تقديم صورة واحدة للمؤسسات الصغيرة في مختلف أنحاء العالم، وذلك لاختلاف السياسات والتوجهات والمستويات الاقتصادية والاجتماعية للدول، فقد اختلفت التعريفات وتناقضت التفسيرات حول ماهية المؤسسات الصغيرة وطبيعتها ومعاييرها إلا أنه وبالإجماع وتوافق الرأي بين غالبية الدارسين على أهمية دور هذه المؤسسات في مختلف الدول إذ تعتبر من أهم التنظيمات التي يعتمد عليها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وذلك لما تتميز به من ديناميكية ومرونة.

تعريف المشروعات الصغيرة:

سار العالم خلال الربع الأخير من القرن العشرين اتجاه متعاظم نحو تمجيد الحجم الصغير من المشروعات وارتفع شعار أن الصغير هو الجميل. بمعنى أن الوحدة الانتاجية الصغيرة هي التي تحقق الابتكار وكل تحسين في جودة مخرجاتها، من حيث كان الاتجاه المستقبلي في كثير من البلدان نحو التأكيد على أهمية المشروع الصغير. ورغم ذلك الاتجاه لا يوجد أتفاق حول تعريف جامع لهذا المشروع. وحيث يختلف الزمان والمكان. (عباس حسن منوفلي، ١٩٩٠)

وقد أظهرت الدراسات التي اجريت على قطاع الصناعات الصغيرة أن هناك ما يتجاوز خمسين من الصناعات الصغيرة والعديد من الدول ليس لها تعريف رسمي لهذا النوع من الصناعات في حين دولاً أخرى بها تعريفات عديدة ومختلفة تضم ملكيات فردية وأعمالاً اسرية وشركات تضامن بها عدد صغير من العمال وصناعات الكوخ والحرفيين. (بدر الدين عبدالرحيم، ١٩٩٦)

عليه فهناك ثمة صعوبة في تعريف الصناعات الصغيرة حيث لا يوجد لها حتى الآن تعريف متفق عليه دولياً وذلك لعدة أسباب منها اختلاف مراحل النمو الصناعي ومدى التقدم التكنولوجي. وكذلك الظروف الاقتصادية السائدة من بلد لآخر. فما يعتبر متوسط أو كبير في دولة نامية مثلاً يعتبر من المشروعات الصغيرة في دولة متقدمة.

صعوبة تحديد تعريف المؤسسات الصغيرة

أصبح في الوقت الحاضر مصطلح المؤسسات الصغيرة يستخدم استخداماً واسعاً في التشريعات القانونية والحياة الاقتصادية في مختلف الدول والمنظمات العالمية، وعلى الرغم من ذلك يبقى ليس لها تعريف دقيق وشامل متفق عليه، فمفهوم المؤسسات الصغيرة يضم العديد من فئات المؤسسات الاقتصادية والتي هي ليست متجانسة الأحجام والفروع والتقنيات، كما أن المؤسسات تختلف باختلاف مستويات نمو الدول ومقوماتها الصناعية، حيث تتصف في البلدان الصناعية بالديناميكية والتجديد على عكس المؤسسات الصغيرة في الدول النامية. وبمعنى آخر أن كثرة التعريفات المستخدمة جعل مفهوم هذه المؤسسات غامضاً ويثير الكثير من الجدل في الأوساط الدولية، فهناك بعض الدول تعتمد على معيار حجم العمالة والبعض الآخر يقتصر على رقم الأعمال، والدليل على ذلك أنه أحصت بعض الدراسات أكثر من ٥٠ تعريفاً في ٧٥ دولة، وترى لجنة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية أنه لا يوجد تعريف دولي شامل متفق عليه إلى حد الآن، كما يستحيل في كثير من الدول النامية إيجاد تعريف لها وذلك لكثرة المنشآت التي تعمل في القطاع غير الرسمي، وهذا بطبعه يؤدي إلى صعوبة القيام بمقارنات دولية حتى ولو وجدت الإحصاءات. (سمير سحنون، ٢٠٠٦، ص٢٣)

العوامل التي ادت إلى صعوبة تعريف المؤسسات الصغير

١- العوامل الاقتصادية:

- **اختلاف مستويات النمو:**

يتمثل هذا الاختلاف في التفاوت في درجة النمو بين الدول الصناعية المتقدمة والدول النامية، والذي يعكس التطور الذي وصلت إليه كل دولة من تطور في التكنولوجيا المستعملة وكذلك وزن الهياكل الاقتصادية فيها من مؤسسات ووحدات اقتصادية أخرى، فالمؤسسة الصغيرة في اليابان مثلاً، أو الولايات المتحدة الأمريكية أو في أي بلد مصنع آخر يمكن اعتبارها مؤسسة متوسطة أو كبيرة في دولة نامية كالجزائر أو تونس، وذلك حسب اختلاف وضعيتها الاقتصادية والاجتماعية، (يوسف قريشي، ٢٠٠٥، ص١٥) وكذلك الحال بالنسبة لمؤسسة تعتبر كبيرة في اليمن في حين تظهر كمؤسسة متوسطة أو صغيرة في دولة صناعية كاليابان.

وانطلاقاً من هذا الجانب يتبين أن تعريف المؤسسات الصغيرة يختلف من بلد إلى آخر تبعاً لاختلاف درجة النمو الاقتصادي بين الدول

- **تنوع الأنشطة الاقتصادية:**

يمكن أن تصنف المؤسسات حسب طبيعة النشاط الذي تمارسه إلى أربعة قطاعات رئيسية: (غول فرحات، ٢٠٠٨، ص١٨)

- **القطاع الأول** يضم المؤسسات المتخصصة في الزراعة بمختلف أنواعها ومنتجاتها وتربية المواشي، بالإضافة إلى أنشطة الصيد البحري.
- **القطاع الثاني** ويتمثل في الصناعة أي المؤسسات الصناعية، وتشمل مختلف المؤسسات التي تعمل على تحويل المواد الطبيعية إلى منتجات قابلة للاستعمال أو الاستهلاك النهائي أو الوسيط، وتشمل بعض الصناعات المرتبطة بتحويل المواد الزراعية إلى منتجات صناعية مختلفة، بالإضافة إلى تحويل وتكرير المواد الطبيعية من معادن وطاقات (الصناعات الاستخراجية).
- **القطاع الثالث** يضم المؤسسات الخدماتية، أي المؤسسات المنتجة للخدمات كالتوزيع، النقل، السياحة والتأمين.
- **القطاع الرابع** ظهر نتيجة التطور الذي عرفه قطاع الخدمات في السنوات الأخيرة والذي يتمثل في المؤسسات التي تمنح الخدمات في لمؤسسات أخرى كالإعلام الالي، الاستثمار.

ويؤدي الاختلاف في النشاط الاقتصادي للمؤسسات إلى اختلاف الهيكل التنظيمي والمالي لها، فعند المقارنة بين مؤسسات القطاع الصناعي ومؤسسات القطاع الخدماتي نجد أن الأولى تتميز بهيكل تنظيمي معقد نظراً لأنها تحتاج إلى استثمارات كبيرة وهياكل ومعدات ضخمة وعدد كبير من الأيدي العاملة، عكس المؤسسات الخدماتية التي تتميز ببساطة الهيكل التنظيمي في أغلب الأحيان لأن نشاطها يعتمد على عناصر دورة الاستغلال واستخدام عدد أقل من الأيدي العاملة، لهذا فإنه يمكن تصنيف المؤسسة الصناعية الصغيرة أو المتوسطة كمؤسسة كبيرة في القطاع الخدماتي نظراً لحجم استثماراتها ورؤوس أموالها. (زوبير عياش، ٢٠١٣، ص٣)

وبالتالي نجد أنه من الصعب أمام تنوع النشاط الاقتصادي الوصول إلى تعريف موحد وشامل للمؤسسات الصغيرة.

- اختلاف فروع النشاط الاقتصادي: (عثمان لخلف، ٢٠٠٣، ص٥)

يتفرع كل نشاط اقتصادي حسب طبيعته إلى عدد معين من الفروع الاقتصادية، حيث ينقسم النشاط التجاري مثلاً إلى تجارة بالجملة وتجارة بالتجزئة، أو إلى تجارة داخلية وتجارة خارجية، وينقسم النشاط الصناعي بدوره إلى مؤسسات الصناعة الاستخراجية ومؤسسات الصناعة التحويلية، وكل منهما يضم عدداً من الفروع الصناعية، بحيث تتفرع الصناعة التحويلية إلى المؤسسات الغذائية وصناعة الغزل والنسيج والمؤسسات الكيماوية والصناعة المعدنية الأساسية وصناعة الورق وصناعة الخشب ومنتجاته ...الخ، وتختلف كل مؤسسة حسب فرع النشاط الذي تنتمي إليه، من حيث كثافة اليد العاملة وحجم الاستثمارات الذي يتطلبه

نشاطها، فالمؤسسة الصغيرة التي تنشط في صناعة الحديد والصلب تختلف عن مؤسسة أخرى تنشط في الصناعة الغذائية من حيث الحجم، فهذه الأخيرة قد تعتبر متوسطة أو كبيرة.

٢- العوامل التقنية:

- يتمثل العامل التقني في مستوى الاندماج بين المؤسسات، فاذا كانت المؤسسة أكثر اندماجا فهذا يؤدي بعملية الإنتاج لكي تكون موحدة ومتمركزة في مصنع واحد، وبالتالي يتجه حجم المؤسسة إلى الكبر والتوسع، أما إذا كانت العملية الإنتاجية مجزأة وموزعة على عدد من المؤسسات فإن هذا يؤدي إلى ظهور مؤسسات صغيرة ومتوسطة الحجم

معايير تحديد ماهية المشاريع الصغيرة

في كافة دول العالم هناك جهات مختلفة تقوم بوضع معايير أو أسس يتم من خلالها تحديد ماهية المشروع الصغير من خلال تصنيف المشروعات من حيث الحجم إلى (كبير وصغير) وكذلك من حيث النوع والنشاط وهذه المعايير والأسس تختلف من دولة إلى أخرى. ومن هنا يأتي الاختلاف في تحديد المشروعات الصغيرة وهذا الاختلاف نابع من اختلاف الأوضاع الاقتصادية والديمقراطية (السكانية) والاجتماعية...الخ وبناء على هذه المعايير يتم تحديد التعامل مع المشروعات من حيث المساعدات والتسهيلات الحكومية لها ومعاملتها ضريبياً.

وأهم هذه المعايير:

١. استقلالية الإدارة والملكية.
٢. محدودية نصيب المشروع من السوق الذي ينتمي اليه.
٣. انخفاض عدد العاملين في المشروع.
٤. انخفاض القيمة السنوية المضافة للمنشأة.
٥. انخفاض مسؤولية المنشأة تجاه الحكومة (الضرائب).
٦. محدودية إجمالي الأموال المستثمرة في المشروع.
٧. محدودية الأرباح المتحققة.

بالنسبة للمعيار الأول استقلالية الإدارة والملكية وكذلك المعيار الثاني محدودية نصيب المشروع في السوق الذي ينتمي إليه هذين المعيارين أساسيين لاعتبار المشروع صغير أم لا.

أما بالنسبة للمعيار الثالث وهو انخفاض عدد العاملين في المشروع فهذا يختلف من بلد إلى أخر باختلاف الاوضاع الاقتصادية والنشاط الاقتصادي والتركيب السكاني وعدد السكان في الدول وعوامل أخرى. فعلى سبيل المثال في الولايات المتحدة الأمريكية اعتبرته لإدارة المشروعات الصغيرة الأمريكية بحدود ٢٥٠ عامل ويمكن تجاوز هذا الرقم ليصل إلى (١٥٠٠) عامل في بعض الحالات.

وكما حددت المنظمة القيمة السنوية المضافة بأن لا تتجاوز ٥.٤ مليون دولار واجمالي الاموال المستثمرة لا يزيد عن ٩ مليون دولار والارباح المتحققة خلال العامين الاخيرين لا تتعدى (٤٥٠) ألف دولار. وهذه الارقام تمثل حدود قصوى. (توفيق، ٢٠٠٢، ص١٦٦)

خصائص ومميزات المشروعات الصغيرة

تعتبر المشروعات الصغيرة في غالبية دول العالم الدعامة والركيزة الأساسية للبناء الاقتصادي وطوق النجاة في كثير من البلدان عند بروز المشكلات خاصة مشكلة البطالة ويمكن القول إن تعريف المشروعات الصغيرة يستند عليه من خصائص ومميزات هذه المشروعات. ومنها أهم مميزات المشروعات الصغيرة على اختلاف أنواعها.

١- الطابع الشخصي للخدمات المقدمة للعميل:

فالمشروع الصغير يتميز بقلة عدد العاملين فيه ومحلية النشاط وهذا يؤدي إلى وجود نوع من الالفة والمودة والعلاقة الطيبة بين المنظمة والعملاء ورفع التكلفة وتجاهل الالقاب الرسمية عند الحديث فهذا الأمر يجعل تقديم الخدمة أو المنتج أو السلعة يتم في جو يسود فيه طابع الصداقة بين عملاء المشروع الصغير وتتكون بينهم علاقات شخصية تأخذ طابع الود والصداقة.

٢- المعرفة التفصيلية بالعملاء والسوق:

سوق المشروعات الصغيرة محدود نسبياً والمعرفة الشخصية بالعملاء تجعل من الممكن التعرف على شخصياتهم واحتياجاتهم التفصيلية وتحليل هذه الاحتياجات ودراسة اتجاهات تطورها في المستقبل وبالتالي سرعة الاستجابة لأي تغير في هذه الاحتياجات والرغبات واستمرار هذا التواصل وهذه المعرفة تضمن لهذه البيانات التحديث المستمر. ولهذا فإن المشروعات

الصغيرة تكون في وضع أفضل كثيراً من حيث القدرة على متابعة التطورات التي تحدث على رغبات واحتياجات العملاء.

٣- قوة العلاقة بالمجتمع:

من أهم مميزات المشروعات الصغيرة العلاقة القوية بالمجتمع المحلي المحيط بها. وتنفيذ المشروعات الصغيرة من تناقل أخبارها بواسطة أهل المنطقة المحيطة وبالتالي فهم يشكلون فريق الترويج لمنتجات هذه المشروعات بل في بعض الاحيان ولقوة الرابط بين المجتمع والمشروعات الصغيرة، تكون المساندة والتفصيل لمنتجات هذه المشروعات بالرغم قد لا تكون الجودة هي الأعلى والأفضل خاصة عند بداية التشغيل.

٤- المنهج الشخصي في التعامل مع العاملين:

من المزايا الهامة التي تتمتع بها المشروعات الصغيرة التي تجعلها تتفوق على المشروعات الكبيرة هي العلاقات الشخصية القوية التي تربط صاحب العمل بالعاملين نظراً لقلة عدد العاملين والأسلوب وطريقة اختيارهم والتي تقوم على اعتبارات شخصية إلى درجة كبيرة واحياناً تكون درجة قرابة اسرية بين العاملين وصاحب العمل. وتمتاز هذه المشروعات الصغيرة بمشاركة العاملين وصاحب المشروع مشاكله في العمل وتتجلى هذه في كثير من الأحيان في تأخير الأجور إذا استلزم الأمر. وأحياناً التأخير في العمل (ساعات الدوام). وفي حالة غياب صاحب العمل أو فرصة يسال العاملين عنه أو يقومون بزيارته.

٥- مرونة الإدارة:

المشروعات الصغيرة لها القدرة على التكيف مع ظروف العمل المتغيرة إضافة إلى الطابع الغير رسمي في التعامل سواء مع العاملين أو العملاء ببساطة الهيكل التنظيمي. ومركزية القرارات حيث لا توجد لوائح جامدة تحكم عملية اتخاذ القرارات إلا أن يرجع إلى خبرة صاحب المشروع وتقديره للمواقف. نلاحظ أن المشروعات الصغيرة أكثر قدرة على تقبل التغير وتثني سياسات جديدة على العكس من المشروعات الكبيرة التي تكثر فيها مراكز اتخاذ القرار. فالمشروعات الصغيرة مرنة حتى في حالات معيرية مثل الرغبة في الإنسحاب من السوق أو الوقت المؤقت لنشاط فالأمر يتوقف على قرار صاحب المشروع ومتى يقرر ذلك.

٦- المحافظة على استمرارية المنافسة:

أن من الحقائق التي لا يمكن اغفالها أن المشروعات الكبيرة والصغيرة تتنافس فيما بينها في مجالات كثيرة. وإذا أخذنا المنافسة من جانب المفهوم الحديث والذي يتمشى مع التطور السريع للنظم الاقتصادية المحاصرة. فالمنافسة الحرة التي يتجسد فيها النظام الاقتصادي القادر على تحقيق الكثير من النتائج الإيجابية على المستوى الاقتصادي والاجتماعي أو الأسلوب الفعال ويرى الباحثون والمحللون والدارسون للوقوف أمام قوى الاحتكار هو تشجيع قرار المشروعات الصغيرة الذي يهدف إلى الاحتكار ولا أحد يستطيع أن ينكر دور المنافسة في الاقتصاد المتطور. فهي أداة فعالة لتحقيق التطور الاقتصادي السريع من خلال تحقيق التغير في خلال الابتكار والتجديد وتظهر المنافسة الحديثة في اشكال عديدة منها:

- السعر.
- شروط الائتمان.
- الخدمة.
- تحسين جودة الإنتاج.
- الصراع بين الصناعات في التبديل والتغيير وتجديد الأساليب.

ولكل ذلك بدور حول تحقيق شعور بالرضا عند المستهلك واشباع وتلبية رغباته.

٧- التجديد:

أن المشروعات الصغيرة حيث المصدر الرئيسي للأفكار الجديدة والاختراعات فكثير من إيرادات الاختراع تعود إلى الأفراد وأغلبهم يعملون في مشروعات صغيرة، كما أن المشروعات الصغيرة التي يديرها أصحابها تتعرض إلى التجديد والتحديث أكثر من المؤسسات العامة لان العاملين الذين يعملون على ابتكار افكار جديدة تؤثر على أرباحهم من بذلك حوافز تدفعهم بشكل مباشر للعمل.

وفي حالات كثيرة يقدم أصحاب المشروعات الصغيرة بإتباع أساليب الإنتاج على نطاق واسع إذا توفرت لهم السبل والوسائل لذلك أو يقومن ببيع ابتكاراتهم إلى شركة أكبر لها القدرة على تمويل العملية.

أهمية المشروعات الصغيرة

تأتي أهمية المشروعات الصغيرة باعتبارها العمود الفقري للاقتصاد الوطني ومحركاً أساسياً في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وذلك من خلال ما يلي:

١- تمثل المشروعات الصغيرة نحو ٩٠% من إجمالي الشركات في معظم اقتصاديات العالم، وتسهم هذه المشروعات بحوالي ٤٦% من الناتج المحلي العالمي، وتساهم بنسبة كبيرة في الناتج المحلي للعديد من الدول، فعلى سبيل المثال تساهم المشروعات الصغيرة بنحو ٨٥%، ٥١% من إجمالي الناتج المحلي في كل من بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية على الترتيب وهذا خلال عام ٢٠٠٧ (أبو ناجي،٢٠١٤،ص٢٨) وفي ليبيا بلغ عدد المشروعات الصغيرة والمتوسطة حسب إحصاء ٢٠٠٦ حوالي ١٢٥٠٠٠ مشروع وبلغت مساهمتها في الناتج المحلي الليبي نسبة ١٦% مشروعات خدمية و ٧% مشروعات صناعية و ٤% مشروعات زراعية وحيوانية (مجلس التخطيط الوطني،٢٠٠٨) وفي اليمن بلغ عدد المشروعات الصغيرة حسب إحصاء ٢٠١٢ حوالي ٤٣٠ مشروع وبلغت مساهمتها في الناتج المحلي اليمني نسبة ٨% (اتحاد المصارف العربية في اليمن، ٢٠١٢)

٢- تعتبر المشروعات الصغيرة وسيلة أساسية من وسائل مواجهة البطالة، نظراً لطبيعة أنشطتها وما تتميز به من اعتمادها على العنصر البشري، فهي توفر على سبيل المثال حوالي ٥٦% من فرص العمل في بريطانيا وحوالي ٧٥% في الولايات المتحدة الأمريكية والصين (البرغثي، ٢٠١٤، ص٣٩)،

٣- تساهم المشروعات الصغيرة في تصدير السلع والخدمات إلى الخارج الأمر الذي ينعكس على زيادة الدخل القومي وميزان المدفوعات وارتفاع الاحتياطيات من النقد الأجنبي لمواجهة متطلبات التنمية الاقتصادية (سلمان، ٢٠١٣، ص٧٠) فعلى سبيل المثال تسهم المشروعات الصغيرة إسهاماً كبيراً في التصدير لمعظم الدول الصناعية حيث تتجاوز حصتها من الصادرات ٥٠% في ايطاليا وبين ٤٠-٤٦% في الدنمارك وسويسرا و٣٠% في فرنسا والنرويج وبولندا وتشكل حوالي ٦٦% من إجمالي الصادرات الصناعية الألمانية عام ٢٠٠٠ (سردوك، ٢٠١٣، ص١١)

٤- تعتبر المشروعات الصغيرة أحد القنوات الهامة لتعبئة وجذب مدخرات الأفراد وتحويلها إلى استثمارات منتجة بدلاً من الاحتفاظ بها جامدة.

٥- تساهم المشروعات الصغيرة في تحقيق التنمية المكانية، لكونها تتسم بالمرونة في التنقل بين مختلف المناطق أو الأقاليم، الأمر الذي يساهم في خلق مجتمعات إنتاجية جديدة في المناطق الريفية (عبد الله، ٢٠١٦، ص١٥٤)

أشكال المشروعات الصغيرة

أن الأعمال التجارية الصغيرة منتشرة بشكل كبير في جميع القطاعات الخاصة من الاقتصاد وأن الاهمية النسبية للعمل التجاري الصغيرة.

تختلف من عمل تجاري إلى آخر وهناك مجالات متعددة للنشاط التجاري وأبرزها التصنيع وتكوين السلع والتوزيع (المنتجات) بغض النظر عن كيفية الانتاج وتقديم الخدمات (التي تشمل بعضها تقديم منتج ما)، وهذه النشاطات تشكل الغالبية العظمى لنشاط الشركات التجارية أو المشروعات الصغيرة والتي تأخذ الأشكال التالية: (توفيق عبدالرحيم، مرجع سابق، ص٢٠-٢٢)

أ- التصنيع:

أن تجميع المتزايد للقدرات في الصناعة قد أدى في السنين الأخيرة إلى توجيه الاهتمام بالمشروعات الصغيرة وأنها تستحوذ على نسبة عالية من العمالة.

وهنا لابد من أن نأخذ بنظر الاعتبار أن الزيادة في عدد السكان رغم التجميع المتزايد في الصناعة إلا أنه يبقى متسعاً كبيراً أمام الشركات الصغيرة (المشروعات الصغيرة) لتتحرك بمرونة عالية بسبب الزيادة السكانية وبالتالي الزيادة في الطلب المحلي على منتجات تلك المشروعات إن كانت استهلاكية أو سلع إنتاجية التي تطلبها المصانع الكبرى وبالتالي فإن المشروعات الصغيرة تنحو مع نحو المشروعات الكبيرة.

ب- التجارة:

نلاحظ أن هذا النوع من النشاط التجاري واسع الإنتشار ويلعب دور كبيراً جداً في زيادة الناتج القومي من خلال قدرته على رفع مستوى المبيعات للسلع النهائية. هذا بالإضافة إلى أنها تعمل على تشغيل عدد كبير من العمالة رغم أنها تمتاز هذه المحلات بمحدودية رأس المال والقدرات.

ونخلص إلى القول إن عشرات المدورين أو المئات منهم أو الالاف من تجار التجزئة يقومون بخدمة كل مصنع كبير وكما أن معظم السلع الاستهلاكية تمر من خلال مؤسسات البيع بالجملة المؤلفة والتي تعتبر من الاعمال التجارية الصغيرة.

من الواضح أن التاجر الصغير يلعب دوراً رئيسياً في تجميع إنتاج الدولة ويجعله متوفراً للبيع.

ت- مؤسسات الخدمات:

إن الشركات العاملة في مجال الخدمات أقدم فعليا مئات الأنواع المختلفة من الخدمات إلى المستهلكين والهيئات الحكومية والمؤسسات العامة والى شركات أخرى وحيث تستخدم الفنيين والأشخاص المحترفين وتقوم بتأجير مهاراتهم.

أن الدور الذي تلعبه صناعة الخدمات في الاقتصاد يتزايد حجمة بشكل كبير ولم يكن هذا الدور قصوراً على عدد هذه المؤسسات بل أن نسبتها أخذت بالزيادة والعامل المهم الذي ساهم في هذا النمو هو أن شراء الخدمات يأخذ نسبة متزايدة من مصاريف المستهلك. وزيادة الوقت المتوفر للراحة الشخصية والرفاهية والحرية وتشعب وزيادة اهتمامات الناس بسبب زيادة الدخول أو توفر المواد (التي تنتج إلى خدمات) بأسعار مناسبة.

دور المشروعات الصغيرة في الاقتصاد الوطني:

أن التطور الاقتصادي لأي دولة يعتمد على مدى قدرة مؤسساتها على الانتاج وفق المعايير الاقتصادية وكان لانتشار الشركات الكبيرة والعملاقة دور كبير في ذلك التطور والنهوض في الاقتصاد. وكافة المجتمعات لا تقوم منشأتها الاقتصادية على أساس اقتصادي فقط. ولا أحد يستطيع ان يتجاهل دور المشروعات الصغيرة في النهوض بالاقتصاد القومي وأهميتها في المنظور الاقتصادي لجميع الدول بصرف النظر عن درجة تقدمها.

وتسوق هذه الإحصائية التي تؤكد مدى أهمية المشروعات في الولايات المتحدة حيث تشكل المشروعات الصغيرة ٩٧% من إجمالي عدد المشروعات الأمريكية وتساهم في حوالي ٣٤% من الناتج القومي الإجمالي الأمريكي وتساهم في خلق ٥٨% من إجمالي فرص العمل المتاحة في أمريكا. (توفيق عبدالرحيم يوسف، مرجع سابق، ص٢٢)

جدول رقم (١) النسبة المئوية في فرص العمل في الدول الاتية

الدولة	النسبة المئوية من فرض العمل
كندا	%٣٣
اليابان	%٥٥.٧
غانا	%٨٥
الهند	%٧٨
اندونيسيا	%٨٨
الفلبين	%٧٤
نيجيريا	%٧٤
تنزانيا	%٦٣
كوريا	%٣٥

المصدر: توفيق عبدالرحيم يوسف (٢٠٠٢م)، إدارة الأعمال التجارية الصغيرة

أن المشروعات الكبيرة منها والصغيرة أعمالها مترابطة ولا يمكن أن تكون أي واحدة منها مستقلة في نشاطها عن المشروعات الأخرى. فعمل ونشاط المشروعات الكبيرة لا يمكن أن يتحقق بالشكل الكامل إذا تم استبعاد دور المشروعات الصغيرة والنجاح الذي تحققه يعتبر سبب رئيسي في نجاح المشروعات الكبيرة. هي في الغالب تزود المشروعات الكبيرة بغالبية مستوياتها ومواد الانتاج (أي تعتبر كمواد رئيسية) للمشروعات الكبيرة (إن كان على مستوى تجارة الجملة أو التجزئة).

وكذلك تعتبر كمصدر رئيسي للخدمات التي تحتاجها المشروعات الكبيرة. وزيادة تلك المشروعات يكون أيضاً حافزاً كبيراً للمشروعات الصغيرة لزيادة عددها. وهذا يعتبر دعوة لكل شخص عنده الطموح ليدخل إلى عالم المشروعات الصغيرة حيث أن المكان واسع يستوعب كل من لديه القدرة والمؤهلات والخبرات ليكونوا أصحاب مشروعات صغيرة ناجحة.

الأثار الاجتماعية للمشروعات الصغيرة:

أما من الناحية الاجتماعية فكل فرد فينا يدرك الأثار السلبية للبطالة وما تجره من مشاكل اجتماعية على المجتمع ككل من فقر وتفشي الجريمة والأمراض ...الخ. والمشروعات الصغيرة تساهم بشكل كبير في الحد من البطالة والفقر ورفع مستوى المعيشة وحل كثير من المشكلات التي تواجه المجتمع أو الأفراد في المناطق النائية والريفية من خلال توفير الاحتياجات الضرورية لهم، إضافة إلى زيادة الأساس والإدراك لدى الأفراد بأهمية الترابط والتأخي بصرف النظر عن الدين واللون والجنس، فالكل يتكون لديه الإحساس والوعي بأهمية المحيط الخارجي (البيئة).

الأشكال القانونية للمشروعات الصغيرة:

تختلف الأشكال القانونية للمشروعات الصغيرة من دولة لأخرى، إلا أنه توجد عدة اشكال شائعة ومنها:

١- الملكية الفردية (المشروع الفردي) Sole Proprietorship

٢- مشروعات المشاركة Partner ship

٣- شركات المساهمة Corporation

٤- مشروعات الأشخاص Private corporation

٥- مشروعات التوصية البسيطة Limited Partner ship

٦- المساهمة العامة General Partner ship

٧- الشركات المحدودة Limited Corporation (توفيق عبدالرحيم يوسف، مرجع سابق، ص٣٦)

مصادر تمويل المشروعات الصغيرة

يمكن تصنيف مصادر تمويل المشروعات الصغيرة الى:

١- مصادر تمويل مباشرة: وتشتمل على:

أ- **التمويل الداخلي:** ويتمثل هذا التمويل في مدخرات صاحب المشروع أو ثروته الخاصة أو الأرباح الغير موزعة. وفي أغلب الأحيان هذا التمويل يكون غير كاف لإقامة المشروع مما يجعل كثيراً من أصحاب المدخرات الشخصية يعزفون عن إقامة مثل هذه المشروعات (حداد، ٢٠٠٦، ص٢٥)

ب- **التمويل الخارجي:** ويتمثل هذا التمويل عادة في الاقتراض من المصارف التجارية والمصارف المتخصصة، ويتميز هذا النوع من الاقتراض بارتفاع تكلفته وبشروطه الصعبة حيث لا ترغب المصارف في إقراض المشروعات الصغيرة، لاعتقادها بأن هذه المشروعات غالباً ما تتعثر في السداد. حيث أن معظم المشروعات الصغيرة لا تملك الاحتياطيات المالية أو الأصول الكافية لمقابلة الضمانات المطلوبة من قبل المصارف، وبالتالي لا يوجد خيار أخر أمام المشروعات الصغيرة والمتوسطة إلا اللجوء إلى الاقتراض من الأقارب والأصدقاء (النسور، ٢٠٠٩، ص٣٨٣).

٢- مصادر تمويل غير مباشرة: وتشتمل على:

أ- **برامج الكفالة المصرفية (ضمان مخاطر القروض):** أن استمرار القيود والصعوبات التي تحد من فرص حصول المشروعات الصغيرة على التمويل المصرفي، قد أسهم في تعليق الفجوة بين المصارف كمؤسسات تمويلية والمشروعات الصغيرة كأنشطة تنموية، وهذا ما يؤكد الحاجة إلى وجود مؤسسة تتولى مهمة الربط بين المشروعات الصغيرة والمصارف، وتساهم في تحسين فرص تلك المشروعات في الحصول على التمويل وهذا هو الهدف الأساسي لإقامة مؤسسات الكفالة المصرفية (البرغثي، مرجع سابق، ص٨١)

ب- **التمويل التأجيري:** يعتبر التمويل التأجيري أسلوب من أساليب التمويل يقوم بمقتضاه الممول بشراء أصل رأسمالي تم تحديده ووضع مواصفاته بمعرفة المستأجر الذي يستلم الأصل من

المورد على أن يقوم بأداء قيمة إيجاريه محددة للمؤجر كل فترة زمنية مقابل استخدام وتشغيل هذا الأصل، وقد أخذت ظاهرة الاستئجار بالتنامي بعد أن أصبح بإمكان المشروعات الصغيرة استئجار أصول معينة لقاء سلسلة من المدفوعات المستقبلية المحددة بفترة زمنية معينة (رغيب، ٢٠٠٥، ص٦٧)

ت- **شركات رأس المال المخاطر:** يرجع تأسيس شركات رأس المال المخاطر إلى المشاكل المالية التي واجهت المؤسسات الصغيرة ويعود الاهتمام برأس المال المخاطر بعد أن لقي نجاح كبير في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا وتهدف شركات رأس المال المخاطر إلى تحقيق جملة من الأهداف تصب كلها في تسهيل عملية التمويل للمؤسسات الصغيرة تتمثل فيما يلي:

١- مواجهة الاحتياجات الخاصة بالتمويل الاستثماري.

٢- توفير الأموال الكافية للمؤسسات الجديدة أو العالية المخاطرة والتي يمكن أن تحقق عوائد مرتفعة.

٣- بديل تمويلي في حالة ضعف السوق المالي وعدم قدرة المؤسسة على إصدار أسهم وطرحها للاكتتاب (تمام، ٢٠١٥، ص٥٧).

معوقات تمويل المشروعات الصغيرة

تواجه المشروعات الصغيرة العديد من المعوقات عندما ترغب في الحصول على التمويل لمشروعاتها، ويمكن إيجاز هذه المعوقات بما يلي:

١- عدم ملائمة معايير وشروط الإقراض المتبعة في المصارف مع طبيعة هذه المشروعات ومتطلباتها في الحصول على التمويل اللازم بشروط ميسرة وملائمة (أبو ناجي، مرجع سابق، ص٣٢)

٢- ضعف الهياكل التمويلية للمشروعات الصغيرة، مما يؤدي إلى عزوف المصارف عن تمويل هذه المشروعات (البرغثي، مرجع سابق، ص٧٣).

٣- لا تتوفر لدى المشروعات الصغيرة الضمانات الكافية، الأمر الذي ينعكس على قدرة هذه المشروعات في الحصول على التمويل اللازم (أبو ناجي، مرجع سابق، ص٣١)

٤- تعاني المشروعات الصغيرة من خلل في توثيق المعلومات مثل السجلات المحاسبية، والبيانات المالية التي تحكم على كفاءة وفاعلية المشروع (حداد، مرجع سابق، ص٢٦)

٥- ارتفاع درجة المخاطرة المصاحبة لتمويل غالبية المشروعات الصغيرة نظراً لطبيعة تكوينها، والتي تعتمد في الغالبية على شخص واحد أو عائلة واحدة إضافة إلى ضعف المراكز المالية، مما يشكل عائقاً أمام قيام المصارف بتمويلها (البرغثي، مرجع سابق، ص٧٤)

٦- عدم وجود جهات داعمة للمشروعات الصغيرة تقوم بالعمل على تنظيم أعمالها وتطويرها (البرغثي، ٢٠١٤، ص٧٤)

٧- ارتفاع أسعار الفائدة على القروض تعد من المعوقات الرئيسية لإقبال المشروعات الصغيرة في الحصول على التمويل (أبو ناجي، مرجع سابق، ص٣٢)

٨- عدم ملائمة صيغ التمويل المصرفي التقليدية للمشروعات الصغيرة حيث تحتاج غالبية هذه المشروعات إلى تمويل متوسط وطويل الأجل لأغراض الإنشاء والاستثمار، وهو ما لا يتوافق مع معايير منح التمويل بالمصارف، والتي تفضل دائماً منح قروض قصيرة الأجل والتي تتناسب مع طبيعة مواردها المالية.

المبحث الثاني- تمويل المشروعات الصغيرة

مصادر التمويل المتاحة للمشروعات الصغيرة

يعتبر التمويل في المشروعات الصغيرة من أهم عوامل قيام المشروع وتطوره من أجل تكوين طاقات إنتاجية، ومواكبة التحولات الاقتصادية والتطورات التكنولوجية، لذلك فهي بحاجة الى أموال ضخمة لمواجهة هذه التطورات والتحولات، وتعد عملية إمداد المشروعات الصغيرة بالتمويل مهمة جداً وضرورية من أجل تلبية احتياجاتها وذلك باختيار الطريقة المثلى للتمويل، وعلى هذا الأساس يصبح لازماً على هذه المؤسسات أن توفر أموالاً لتغطية احتياجاتها اما طويلة الاجل أو قصيرة أو متوسطة، سواء من مصادرها المالية الذاتية أو من مصادر مالية خارجية عن طريق الاستدانة من الغير، الى جانب مجموعة من البدائل التمويلية المتاحة أمام المشروعات الصغيرة والتي تتمثل في مؤسسات راس المال المخاطر، الائتمان الايجاري وغيرها، غير أن الجانب التمويلي في المشروعات الصغيرة يواجه العديد من المشاكل والعقبات وهذا ما يعيق تنميتها وتقدمها الى الامام.

مفهوم التمويل في المشروعات الصغيرة

هناك العديد من التعريفات للتمويل تتباين من تعريف لأخر:

- "الامداد بالأموال في أوقات الحاجة". (طارق الحاج، ٢٠١٠، ص٢١)
- "عملية تجميع مبالغ مالية وجعلها في حوزة المشروع بصفة دائمة ومستمرة". (لمياء دالي علي، ٢٠٠٦، ص٣)
- "توفير الموارد المالية اللازمة لإنشاء المشروعات الاستثمارية أو تكوين الأموال الجديدة واستخدمها لبناء الطاقات الإنتاجية قصد إنتاج السلع والخدمات". (رابح خوني، ٢٠٠٨، ص٩٥)
- "توفير الأموال اللازمة لنشاط اقتصادي معين والبحث عن المصادر المناسبة له". (ياسين بوناب، ٢٠٠٣، ص٢)
- "البحث عن الطرق المناسبة للحصول على الأموال والاختيار بين تلك الطرق أو الحصول على المزيج الأفضل بينها بشكل يناسب كمية ونوعية واحتياجات والتزامات المؤسسة. (هيثم محمد الزغبي، ٢٠٠٠، ص١٠٥)
- كما يمكن تعريفه على "توفير الأموال (السيولة النقدية) من أجل انفاقها على الاستثمارات وتكوين رأس المال الثابت بهدف زيادة الإنتاج والاستهلاك. (هيثم صاحب عجام، ٢٠٠١، ص٣١)

أهمية التمويل للمشروعات الصغيرة

للتمويل أهمية كبيرة في جميع أنواع المشروعات، وتنبع أهميته في المشروعات الصغيرة من أهمية هذه المشروعات في حد ذاتها، فهي أساس عمليات الإنتاج واصل النشاط الاقتصادي الذي بدا بمشروعات صغيرة قبل ظهور المشروعات كبيرة الحجم، وقدرتها العملية على تنمية الاقتصاد وتحديث الصناعة ومواجهة مشكلة البطالة وتفعيل مشاركة المرأة، وخلق روح التكامل والتنافس بين المشروعات وتوسيع قاعدة الملكية للقطاع الخاص، والمساهمة في استقرار أسعار الصرف. (أشرف محمد الدوابة، ٢٠٠٦، ص٧)

وبالإضافة الى تساهم في تحقيق أهداف المشروع من أجل اقتناء أو استبدال المعدات، ويعتبر التمويل وسيلة سريعة يستخدمها المشروع للخروج من حالة العجز المالي، والمحافظة على سيولة المشروع وحمايته من خطر الإفلاس والتصفية، (والمقصود بالسيولة توفير الأموال السائلة الكافية لمواجهة الالتزامات المترتبة عليها عند استحقاقها، أو هي القدرة على تحويل بعض الموجودات الى نقد جاهز خلال فترة قصيرة دون خسائر كبيرة). (رابح خوني، مرجع سابق، ص٩٦)

كما تظهر أهميته أيضاً من خلال اعتباره من أهم الوسائل اللازمة فيدفع عجلة التنمية نحو الأمام، ويحقق الرفاهية الاجتماعية للإفراد، إذ بواسطته يتم انتقال الفوائض من الوحدات الاقتصادية ذات الفائض المالي الى الوحدات التي تعاني من عجز مالي، كما أنه يعمل على تعبئة مدخرات الافراد وتخصيص الأموال القابلة للاستثمار، وبالتالي تحقيق زيادة في أدوات الدفع التي تعتبر من الضروريات الاقتصادية. (سعيدة قاسم شاوش، ٢٠٠٧، ص٢٧٩)

وفيما يلي أبرز العناصر الدالة على أهمية التمويل: (سعيدة قاسم شاوش، مرجع سابق، ص٢٧٩)

- العمل على الحصول واكتساب الأموال اللازمة.
- توفير المبالغ النقدية اللازمة للوحدات الاقتصادية ذات العجز في أوقات الحاجة اليها.
- استثمار هذه الأموال في أصول أو موجودات منتجة اقتصادياً.
- تحقيق النمو الاقتصادي والاجتماعي للبلاد وهذا ما يساهم في تحقيق التنمية الشاملة.

العوامل المحددة للتمويل في المشروع

- **الملائمة:**

ويقصد بهذا العامل الملائمة بين أنواع الأموال المستخدمة وطبيعة الأصول التي سيتم تمويلها بتلك الأموال، أي أن الأموال طويلة الاجل تمول بها الاحتياجات طويلة الاجل كشراء الأصول الثابتة مثلاً، والأموال قصيرة الاجل لتمويل الاحتياجات قصيرة الاجل مثل الاحتياجات الموسمية. (عبدالحكيم كراجة، ٢٠٠٠، ص٩٩-١٠٠)

- **الدخل:** (رشاد العصار واخرون، ٢٠٠٠، ص١١٢)

يمكن للمنشأة الاستعانة بأموال الاقتراض لمساعدة أموال الملكية في عملية التمويل وهذا ما يعرف بالمتاجرة بالملكية، وقد تؤدي هذه العملية الى رفع معدل العائد على أموال الملكية وذلك في حالة ما إذا كان العائد الناتج عن استثمار أموال الاقتراض يفوق الفوائد المدفوعة عليها، اما إذا كان العكس فان هذا يؤدي الى زيادة الاخطار المحيطة بعملية المتاجرة بأموال الملكية، وتسمى هذه العملية بالرافعة المالية، والتي يمكن إيجادها بالقانون التالي:

الرافعة المالية= القروض طويلة الاجل
موجودات المشروع

- **الخطر:**

ويقصد به مدى تعرض أصحاب المشروع لمخاطر الإفلاس أو الضياع نتيجة زيادة العبء المالي (الالتزامات) على المشروع، ويزداد هذا الخطر بزيادة ديون المشروع، وذلك إذا كانت تعتمد في تمويل عملياتها على الاقتراض، ويقل في حالة اعتمادها على مصادرها الذاتية: (هيثم محمد الزغبي، مرجع سابق، ص١٢١)

عند تحديد نوع التمويل يتم النظر للخطر من ناحيتين:

- خطر التشغيل: يرتبط هذا الخطر بالاحتلال الوظيفي في نظام المعلومات ورفع التقارير وبطبيعة النشاط الذي يمارسه المشروع والظروف الاقتصادية التي تعمل فيها، ويتوجب على المشروع أن يعمل على زيادة من راس ماله، الخاص في الحالات التي تكون فيها مخاطر التشغيل مرتفعة بدلاً من الاعتماد على الاقتراض، لان عدم انتظام حجم النشاط سيؤثر على قدرة المشروع في سداد ديونه وبالتالي يكون عرضة للإفلاس إذا كانت خدمة الدين أكبر من قدرته.

- خطر التمويل: يقع هذا الخطر نتيجة زيادة اعتماد المشروع على الاقتراض في تمويل عملياته مما يؤدي الى زيادة أعباء خدمة الدين، ومن الممكن أن يتعرض المشروع للإفلاس في حالة عدم قدرته على سداد التزاماته. (مفلح محمد عقل، ٢٠٠٠، ص١٨٣-١٨٤)

- **الإدارة والسيطرة:**

وتعد سيطرة المالكين الحاليين للمشروع من العوامل التي لها دور مهم في تحديد مصدر التمويل، لهذا السبب نجد أن المالكين المسيطرين يفضلون التمويل عن طريق الاقتراض وإصدار الأسهم الممتازة بدلاً من اصدار الأسهم العادية، وذلك لان الدائنين العاديين والممتازين لا يملكون هذه السيطرة بصورة مباشرة لأنهم لا يملكون حق التدخل في الإدارة. (أيمن الشنطي، ٢٠٠٧، ص٩٤)

- **المرونة:**

تتمثل في قدرة المشروع على تعديل مصادر التمويل المتاحة له وذلك بالزيادة أو النقصان وفقاً للتغير في حاجتها للأموال، أي الملائمة بين الظروف المالية السائدة وبين مصادر الأموال، حيث نجد أن عملية الاقتراض توفر للمشروع مرونة أكثر من أموال الملكية (عن طريق زيادة رأس المال) فهي متوفرة بأنواع متعددة وبمواعيد متفاوتة وبكميات تتناسب مع حاجة المشروع، في حين نجد التمويل عن طريق زيادة رأس المال يحتاج الى إجراءات طويلة ومعقدة وتكاليف كثيرة. (رشاد العصار واخرون، مرجع سابق، ص١١٣)

ويحقق عامل المرونة للمشروع ما يلي:

- إمكانية حصول المشروع على بدائل عديدة عندما يحتاج للتوسع أو الانكماش في مجموع الأموال التي يستخدمها.
- زيادة قدرة المشروع على المساومة للحصول على شروط جيدة عند التعامل مع مصدر محتمل للأموال.
- القدرة على استخدام أنواع الأموال المتاحة له.
- زيادة القدرة على التخلص من الأموال الفائضة في الوقت المناسب.

- **التوقيت:**

ويقصد به العامل الزمني الذي يحدد المشروع وقت الحصول على التمويل، أو المفاضلة بين المصادر التمويلية المتاحة والمتوفرة في الوقت المناسب من أجل الحصول على الأموال وقت الحاجة وبأقل تكلفة وبأفضل الشروط، كما تمثل قدرة المشروع على اقتناص الفرص المالية بالوقت الذي تنخفض فيه التكلفة الى اقل درجة، وذلك عن طريق متابعة التغيرات والاحداث المالية وموافقها مع الحاجات المالية للمشروع، وتتم ترجمة هذا التوافق عن طريق التوقيت السليم لاتخاذ قرارات التمويل والاقتراض المناسبة خلال الدورات التجارية. (هيثم محمد الزغبي، مرجع سابق، ص١٢٤)

- الظروف الاقتصادية وظروف التضخم التي تنعكس على تكلفة التمويل، وبالتالي على مصدر الحصول على الأموال وعلى حجم التمويل، مثال ذلك ظروف العرض والطلب على الأموال

في الدولة، معدل التضخم المتوقع، معدل العائد على الأوراق المالية الحكومية في الدولة. (الزين منصوري، ٢٠٠٥، ص٥٥)

طرق التمويل واشكاله

اشكال التمويل:

يقسم التمويل الى عدة أصناف وذلك حسب العديد من المعايير وأهمها:

١- حسب معيار المدة: يصنف التمويل حسب المدة الى تمويل قصير الاجل ومتوسط وطويل الاجل كما يلي:

- **التمويل قصير الاجل:** وهو الذي تكون مدته أقل من سنة، مثل التمويل التجاري، اذونات الخزينة، .... الخ.
- **التمويل متوسط الاجل:** يتمثل في القروض أو الأموال التي تتراوح مدة استعمالها من ٢ الى ٧ سنوات.
- **التمويل طويل الاجل:** يتمثل في القروض أو الأموال التي تزيد مدتها على ٧ سنوات وهدفها تمويل الاستثمارات الثقيلة.

٢- حسب معيار المصدر: يقسم الى تمويل داخلي وخارجي كما يلي:

- **التمويل الداخلي:** ويقصد به الأموال المتولدة عن العمليات الجارية للمشروع، ويعتبر التمويل الداخلي من المصادر الأقل تكلفة، لكن من الصعب على المشروع أن يعتمد عليه بصفة كاملة لتمويل استثماراته، فغالباً ما يتجاوز حجم الاستثمارات هذا المورد.
- **التمويل الخارجي:** ويكون مصدره من خارج المشروع وبعيداً عن مالكيه كالاقتراض من البنك أو الائتمان التجاري، السندات وغيرها.

٣- حسب الغرض الذي يستخدم لأجله:

- **تمويل الاستغلال:** يتمثل في قدر من الموارد المالية التي يتم استعمالها في فترة معينة من أجل الحصول على عائد في نفس فترة الاستغلال، وينصرف تمويل الاستغلال لتلك الأموال التي ترصد لمواجهة النفقات التي تتعلق اساساً بتشغيل الطاقة الإنتاجية للمشروع قصد الاستفادة

منها، كنفقات شراء المواد الخام ودفع أجور العمال وما الى ذلك من المدخلات اللازمة لإتمام العملية الإنتاجية والتي تشكل في مجموعها أوجه الانفاق الجاري.

- **تمويل الاستثمار**: هي تلك الأموال التي يكون الغرض من استخدامها الإنتاج، أي لغرض زيادة الإنتاج أو زيادة المبيعات كشراء مواد خام أو شراء الات وذلك لتدعيم الطاقة الإنتاجية للمشروع.

٤- حسب القطاعات الاقتصادية: تقسم الى عدة اقسام:

- **التمويل العقاري:** تقدم قروض عقارية للأفراد والمشروعات وذلك بغية شراء أراضي او مباني، وتكون مدة هذا النوع من القروض في العادة طويلة الاجل قد تصل في بعض الأحيان الى ١٥ سنة، وعادة ما تكون هذه القروض مضمونة بالعقار الذي تم شراؤه او بناؤه.
- **التمويل التجاري:** يكون على شكل قروض قصيرة الاجل أي لمدة أقل من سنة، ويكون استخدامها في مجال تمويل التجارة سواء كانت داخلية أو خارجية، فالكثير من تجار التجزئة وتجار الجملة وغيرهم من الوسطاء والتجار قد يقترضوا لزيادة مخزونهم أو لسداد التزاماتهم، وهي تمثل نسبة لا باس بها من أنشطة البنك الإقراضية.
- **التمويل الصناعي:** تقدم قروض للحرفيين والصناعيين، وتكون هذه القروض في العادة متوسطة وطويلة الاجل وذلك وفقاً للدورة الصناعية للجهة المقترضة، وهي تمثل نسبة ضئيلة من مجموع أصول البنوك التجارية.
- **التمويل الزراعي:** وهو ذا أهمية كبيرة في المجتمعات الزراعية التي تعتمد على الزراعة، حيث تقدم قروض زراعية للمزارعين، وتمنح القروض قصيرة الاجل أي لأقل من سنة حسب الموسم

تعريف التمويل البنكي

للوصول إلى تعريف التمويل البنكي نعرف أولاً التمويل بصفة عامة:

تمويل: هو مجموعة من القرارات حول كيفية الحصول على الأموال اللازمة وتمويل استثمارات المؤسسة وتحديد المزيج التمويلي الأمثل من مصادر التمويل المفترضة والأموال المملوكة من أجل تغطية استثمارات المؤسسة. (الياس عقال، ٢٠٠٨/٢٠٠٩، ص٣٧)

أما التمويل البنكي:

١- ذلك التمويل الذي يتم عن طريق الجهاز البنكي، أو هو مختلف القروض التي يقدمها الجهاز المصرفي الذي يعتبر المصدر الأساسي في تمويل التنمية الاقتصادية الوطنية إلى المؤسسات التي تكون في حاجة إليه إما لخلق مؤسسات جديدة أو لتوسيع استثماراتها أو لحل أزمة سيولة آنية تمر بها. (رابح خوني، ٢٠٠٨، ص١٠٠)

٢- عملية التمويل البنكي هي قيام البنوك بتوفير احتياطات الأفراد والمؤسسات والحكومات من الموارد المالية التي من شأنها أن تعمل على توفير المقومات الأساسية لبناء المشروعات الاقتصادية الاستثمارية ودعمها وتنميتها، وذلك بما يتلاءم وأهداف النظام الاقتصادي والخطة الاقتصادية للدولة في توفير متطلبات النهوض بواقع الاقتصاد بجميع قطاعات في كل البلدان النامية والمتقدمة عن طريق القروض أو ما يسمى بالائتمان. (خديجة مراحي، ٢٠١٦، ص٣٣)

أنواع التمويل البنكي

يمكن تقسيم التمويل البنكي الذي تمنحه البنوك التجارية العاملة في الاقتصاد إلى عدة أنواع وذلك وفق المعايير التالية:

١- التمويل البنكي بحسب الغرض منه:

ويمكن تقسيم التمويل البنكي في إطار الائتمان الذي تمنحه البنوك تبعاً للغرض منه إلى:

أ- التمويل البنكي الاستثماري:

وهو عبارة عن مجموعة الأموال التي تمنحها البنوك العاملة في إطار الاقتصاد الوطني للمؤسسات الاستثمارية بغية استثمارها في شراء الأصول الرأسمالية الثابتة والتي تؤذي في مجموعتها إلى زيادة الأموال المستثمرة وتهيئة المؤسسات للحصول على فرص ربح أكبر. (زبير عياش، ٢٠١١، ص٤٥)

ب- التمويل البنكي الاستغلالي:

ويقصد بنشاطات الاستغلال العمليات التي تقوم بها المؤسسات في المدى القصير أي اقتناء مواد أولية، دفع أجور، تأمين، وتمويلها يكون بمنح قروض قصيرة عادة أقل من سنة وقد تصل إلى سنتين وتقوم به أساساً البنوك لتمويل التكاليف المرتبطة بعملية الإنتاج العادية ومتطلبات السوق وتستحق بعد تصريف المنتجات وتحقيق عوائد من المبيعات.

ويمثل تمويل نشاطات الاستغلال أهم مجال التمويل البنكي خاصة التجارية لطبيعتها.

وهناك عدة طرق تتبعها البنوك لتمويل هذه الأنشطة وفقاً لطبيعة النشاط إن كان تجاري، صناعي، زراعي أو خدماتي أو الوضعية المالية للمؤسسة في حالة عدم التصريف واستمرار عملية الإنتاج لا يمكن الوفاء، وتطلب المؤسسة تحديد الفترة أو ما يطلق عليه "خط القرض" ويمكن قبوله من طرف البنك أو رفضه حسب ملف القرض. (عمران نادية، ٢٠١٤، ص١٨)

ت- التمويل البنكي الاستهلاكي:

وهو أول ما عرف من أنواع التمويل البنكي ويستخدم في الحصول على سلع الاستهلاك الشخصي، أو لدفع مصروفات مفاجئة لا يمكن للدخل الحالي للمقترض من مواجهتها، وأهم أنواعه الائتمان الذي يحصل عليه الأفراد غالباً من أجل تمويل احتياجاتهم من السلع الاستهلاكية المعمرة مثل السيارات حيث غالباً ما يتحدد هذا الائتمان بشكل البيع بالتقسيط. (احمد زهير شامية، ٢٠٠٠، ص٢٣٥)

٢- التمويل البنكي بحسب مدته:

يمكن تقسيم التمويل البنكي بموجب هذا المعيار الى: (معراج هواري، ٢٠١٣، ص١٧)

أ- التمويل البنكي قصير الاجل:

ويقصد به تلك الأموال التي لا تزيد فترة استعمالها عن سنة واحدة كالمبالغ النقدية التي تخصص لدفع الأجور وشراء المدخرات اللازمة لإتمام العملية الإنتاجية والتي يتم تسديدها من إيرادات الدورة الإنتاجية.

ب- التمويل البنكي المتوسط:

ويستعمل هذا التمويل البنكي في تمويل حاجة دائمة للمشروع كتغطية تمويل أصول ثابتة أو لتمويل مشروعات تحت التنفيذ والتي تستغرق عدداً من السنين، وتكون مدته ما بين سنة وخمس سنوات.

ت- التمويل البنكي طويل الأجل:

وينشأ هذا التمويل من الطلب على الأموال اللازمة لحيازة التجهيزات الإنتاجية ذات مردودية على المدى الطويل وتوجه أيضاً إلى مشاريع إنتاجية تفوق مدتها خمس سنوات.

ويعتبر التمويل البنكي طويل الأجل من أهم العناصر الأساسية في تفعيل عملية التنمية الاقتصادية، لذلك تعتبر عملية الوقاية من مخاطر هذا النوع من التمويل من أهم الإجراءات

الاحترازية التي يتوجب على البنك أخذها بعين الاعتبار عند تقديم هذا النوع من التمويل. (زبير عياش، مرجع سابق، ص٤٦)

٣- التمويل البنكي الخاص:

وينقسم التمويل على حسب هذا المعيار إلى:

أ- التمويل البنكي الخاص:

ويمنح هذا التمويل للأشخاص القانون الخاص، الأفراد الطبيعيين والأشخاص الاعتباريين كالشركات وتعتمد قدرة أشخاص القانون الخاص الحصول على هذا التمويل على الملاءة المالية (الحالية والمستقبلية) التي يتمتع بها الأفراد والمؤسسات الخاصة لدى البنوك. (حمزة محمود الزبيدي، ٢٠٠٢، ص٩٦)

ب- التمويل البنكي العام:

هو التمويل الذي يمنح لأشخاص القانون العام الدولة، الهيئات، المؤسسات العامة والمصالح الحكومية وتعتمد قدرة أشخاص القانون العام في الحصول على الائتمان على الثقة في التعامل مع الدولة ومركز الدولة المالي وعلى الظروف الاقتصادية والسياسية والمالية. (مريم العمري، ٢٠١٢، ص٤٤)

٤- التمويل البنكي بحسب الضمان:

وتندرج تحت هذا المعيار نوعين من التمويل وهما:

أ- تمويل بنكي بضمان:

يقدم البنك التمويل بشرط أن يقدم العميل الضمان قبل منح هذا التمويل وعادة تكون في المشروعات الحديثة أو الغير معروفة أو المحتملة بأعباء مالية كبيرة تجد صعوبة في الحصول على الأموال اللازمة لسد احتياجاتها بدون ضمانات وينقسم هذا النوع بدوره إلى: (زبير عياش، مرجع سابق، ص٤٧-٤٨)

- تمويل بنكي بضمان شخصي:

والذي يقدمه البنك للعميل دون أن يقدم هذا الأخير أي ضمانات عينية بل يكتفي البنك هنا بالوعد الذي يقطعه العميل على نفسه بتسديد الدين، أي الثقة بالتعامل واستمرار التعامل هما الضمان الأساسي في مثل هذا النوع من الائتمان، كما يمكن أن يتمثل الضمان الشخصي في الكفالة والتي تتمثل في تعد شخص أو أشخاص آخرين بسداد أصل الدين والفوائد في مكان العميل إذا عجز هذا الأخير عن ذلك.

- تمويل بنكي بضمان عيني:

وهو ائتمان يحصل عليه العميل بعد تقديمه أموالاً عينية ثابتة أو متداولة ضماناً لتسديد هذا الائتمان، حيث يكون القرض بضمان عقارات، بضائع، أوراق مالية...الخ.

ب- تمويل بنكي بدون ضمان:

وهو أشبه ما يكون بالتمويل البنكي على أساس الضمان الشخصي. ولكنه يكتفي فيه بوعد المقترض بالدفع وذلك بعد الأخذ بعين الاعتبار عدة معايير، منها حالة العملاء الذين يقترضون من البنك بصفة منتظمة، والمركز الائتماني للعميل ومقدرته على الوفاء في الوقت المحدد.

٥- التمويل البنكي المباشر والغير مباشر:

وينقسم التمويل البنكي حسب هذا المعيار إلى:

أ- التمويل البنكي المباشر:

يعتبر هذا النوع من التمويل دعماً مباشر للعميل لتمويل حاجاته المختلفة، ويتضمن كلاً من الحساب الجاري المدين والقروض النقدية وخصم الأوراق التجارية.

ب- التمويل البنكي غير المباشر:

يقدم هذا النوع من التمويل من خلال ضمان البنك المتعامل لتنفيذ الالتزامات المادية عليه والذي يتمثل بعدم تقديم مبلغ مالي مباشر للتعامل وإنما التيسير له في تنفيذ أعماله، ويتضمن كلاً من الاعتمادات المستندية والأوراق المقبولة المكفولة وخطابات الضمان وكذلك البطاقات الائتمانية...الخ.

محددات واسس التمويل البنكي

يلاحظ أنه عند اختيار البنك لطريقة استثمار أموال المودعين فانه لا بد أن يوازن بين عدة عوامل وأخذها بعين الاعتبار نذكر منها: (محمد عبدالفتاح الصريفي، ٢٠١٤، ص٢٣)

١- الربحية:

يسعى البنك التجاري إلى توجيه الاستثمار إلى مصادر التي تحقق أقصى ربح ممكن بحيث يتمكن البنك من سداد الفوائد المستحقة للمودعين ومقابلة الالتزامات الأخرى ويحقق معدلات

أرباح مناسبة تكفي لتكوين الاحتياطات اللازمة لتدعيم المركز المالي للبنك، ولتوزيع أرباح مناسبة لأصحاب رأسمال البنك.

٢- الأمان (الضمان):

من المعروف أن معدلات الأرباح تكون أكثر ارتفاعاً عندما تزيد درجة المخاطر التي يتعرض لها المستثمرون ولما كانت البنوك التجارية تعتمد على حد كبير على أموال المودعين في عملية تمويل المشروعات، فان البنوك التجارية لا بد أن توازن بين الربحية ودرجة المخاطر التي يتعرض لها نتيجة عملية التمويل.

٣- السيولة:

تعتمد البنوك التجارية اعتماداً كبيراً على مصادر الأموال (قصيرة الأجل) التي يقدمها المودعون كما أن جزءً كبيراً من هذه الايداعات يكون من حق المودعين سحبها عند الطلب، أو بعد فترة قد تكون قصيرة من تاريخ إخطار البنك برغبة المودعين في سحب هذه الأموال، معنى ذلك أن البنك قد يتعرض إلى مواجهة طلبات سحب كبيرة في وقت واحد مما يحتم على البنوك التجارية أن تحتفظ بمعدل سيولة يتناسب مع إجمالي التزامات الديون (قصيرة الأجل) ولا يقصد بالاحتفاظ بمعدل سيولة معين أن يحتفظ البنك بأمواله بصورة مبالغ نقدية سائلة حيث أنه إذا فعل ذلك فانه لن يتمكن من تحقيق أرباح وانما يقصد بالسيولة في هذا المجال القدرة على تحويل بنود الاستثمار إلى نقدية سائلة بسرعة ودون التعرض للخسارة.

٤- قرارات البنك المركزي:

يخضع البنك التجاري في منح الائتمان لما يصدره البنك المركزي (كونه المسئول عن وضع ومراقبة وتنفيذ السياسة النقدية) من قرارات مثل تلك المتعلقة بحدود الإقراض، وكذلك نسبتي السيولة والاحتياطي النقدي الواجب الاحتفاظ بهما وغيرها من القرارات.

٥- السياسة الائتمانية للبنك وطبيعة الودائع:

يخضع البنك فيما يمنحه من تمويل للسياسة الائتمانية التي تضعها إدارته والتي تتمثل في المبادئ المنظمة لأسلوب منح التسهيلات الائتمانية، وأنواع الأنشطة الاقتصادية التي يمكن تمويلها وكيفية تقدير مبالغ التسهيلات وأنواعها وآجالها الزمنية وشروطها. (زبير عياش، مرجع سابق، ص٥٠)

الفصل الثالث / الإطار النظري للبحث:

البنوك التجارية

تعريف البنوك التجارية

يعود أصل كلمة بنك إلى اللغة الايطالية وهي كلمة "BANCO" التي تعني المصطبة التي يجلس عليها الصرافون لتحويل العملة، تطور معناها ليعبر عن المنضدة التي يتم فوقها عد وتداول العملات، ثم أصبحت أخيرا تعبر عن المكان الذي توجد به المنضدة وتجري فيه المتاجرة بالنقود. (شاكر القزويني، ١٩٩٢، ص٤).

فالبنك هو مؤسسة مالية تنصب عملياتها الرئيسية على تجميع الموارد أو الأموال الفائضة عن حاجات أصحابها (أفراد، مؤسسات، دولة)، وإعادة إقراضها وفق أسس معينة أو استثمارها في مجالات أخرى.

بالرغم من تعدد التعاريف المرتبطة بالبنوك التّجارية فهي تفيد بأن البنك التجاري هو مؤسسة مالية غير متخصصة، تعمل في السوق النقدي وتطّلع أساسا لتلقي الودائع بمختلف أنواعها، كما تتميز عملياتها بشكل خاص بالتعامل بالائتمان قصير الأجل.

يعتبر البنك التجاري وسيطا ينصب عمله على التعامل بالنقود، يرتكز نشاطه على أسس ومبادئ خاصة، فهو وسيط ملزم باستقبال ومنح وإنشاء وتحويل النقود، وهو يخضع لقواعد ومعايير محددة بتنظيمات وقوانين خاصة، ويستعمل في ممارسة نشاطه منتجات تتمثل في تقنيات التعامل بالنقود. (Siruguet J.L, P24)

يعرف البنك التجاري أيضا بأنه "المؤسسة التي تستعمل النقود كمادة أولية، حيث تعمل على تحويل هذه النقود على منتجات وتضعها تحت تصرف زبائنها، فهي بذلك مؤسسة مسيرة بقواعد تجارية والتي تشتري وتحول وتبيع، كما أنها تملك كأي مؤسسة أموالا خاصة أين يشكل جزء منها المخزون الأدنى، غير أن ما يميزها عن بقية المؤسسات هو أنها تشتري دائما مادتها الأولية بالاقتراض، وتبيع منتجاتها دائما بالإقراض". (Bouyacoub, 1996, P 14)

نشأة وتطور البنوك التجارية

ترجع نشأة البنوك التّجارية إلى الفترة الأخيرة من القرون الوسطى، حين قام التجار والمرابين والصياغ في أوربا بقبول أموال المودعين مقابل إصدار إيصالات وشهادات إيداع بمبلغ الوديعة، وقد لاحظ الصيارفة أن تلك الإيصالات أخذت تلقى قبولا عاما في التداول للوفاء ببعض الالتزامات، وأن أصحاب هذه الودائع لا يتقدمون لسحب ودائعهم دفعة واحدة بل بنسب معينة، وتبقى باقي الودائع مجمدة لدى الصراف مما أوحى له بالقيام بإقراضها، ومن هنا أخذ البنك بهذا الشكل يدفع فوائد إلى أصحاب الودائع لتشجيع المودعين، ولم يعد الغرض من عملية الإيداع هو حفظ الوديعة فحسب، بل التطلع إلى الحصول على فائدة، وبهذا تطور نشاط البنك في مجال تلقي الودائع مقابل فائدة، وتقديم القروض بناء على هذه الودائع لقاء فائدة أيضاً. (رشاد العصار، ٢٠٠٠، ص ٦٣)

تأسس أول بنك في مدينة البندقية الايطالية سنة ،1517 ثم أعقبه في عام 1609 إنشاء بنك أمستردام، وكان غرضه الأساسي حفظ الودائع وتحويلها عند الطلب من حساب مودع إلى حساب مودع آخر، غير أنه لم يحافظ على ثقة الأفراد، حيث توقف عن الدفع وأغلقت أبوابه عام ١٨١٤. (برعتروس عبدالحق، ٢٠٠٠، ص ٦).

أخذ عدد البنوك يزداد تدريجيا منذ بداية القرن ،18وكانت غالبيتها مؤسسات يمتلكها أفراد وعائلات، حيث كانت القوانين تقضي بحماية المودعين، ففي حالة الإفلاس يمكن الرجوع إلى الأموال الخاصة لأصحاب هذه البنوك. تلك القوانين وتعديلاتها أدت إلى إنشاء البنوك كشركات مساهمة والفضل في ذلك يعود إلى انتشار أثار الثورة الصناعية في دول أوربا التي أدت إلى نمو الشركات وكبر حجمها، واتساع نشاطها، فبرزت الحاجة إلى بنوك كبيرة الحجم تستطيع القيام بتمويل هذه الشركات، وقد تم تأسيس عدد من هذه البنوك التي اتسعت أعمالها حتى أقامت له فروعا في كل مكان. هكذا نشأت البنوك التّجارية بفعل الحاجة لتسهيل المعاملات على أساس الأجل والثقة.

أهمية البنوك التجارية

تظهر أهمية البنوك في العصر الحديث بأدائها أرصدة ضخمة من الودائع الصغيرة على مستوى العروض المحققة من الحجم الكبير وذلك كما يلي: (ضياء مجيد الموسوي، ١٩٩٩، ص ٢٧٨-٢٧٩)

١- بدون هذه الوساطة يتعين على صاحب المال أن يجد المستثمر المطلوب والعكس بالشروط والمدة الملائمة للاثنين.

٢- بدون البنوك تكون المخاطر أكبر لاقتصار المشاركة على مشروع واحد.

٣- نظراً لتنوع استثمارات البنوك فإنما توزع المخاطر مما يجعل في الإمكان الدخول في مشاريع ذات مخاطرة عالية.

٤- يمكن للبنوك نظرا لكبر حجم الأرصدة أن تدخل في مشاريع طويلة الأجل.

٥- أن وساطة البنوك تزيد سيولة الاقتصاد بتقديم أصول قريبة من النقود تدر عائدا مما يقلل الطلب على النقود.

٦- بتقديم أصول مالية متنوعة المخاطر مختلفة وعائد مختلف وشروط مختلفة للمستثمرين فإنها تستوعب جميع الرغبات وتستجيب لها.

٧- تشجيع الأسواق الأولية التي تستثمر وتصدر الأصول المالية التي يحجم عنها الأفراد خوفا من المخاطر.

وظائف البنوك التجارية

من الوظائف التي تقوم بها البنوك التجارية ما هو تقليدي ارتبط بظهورها، ومنها ما ظهر نتيجة تطور العمل البنكي واتساع نطاق العمليات التي تزاولها البنوك.

1- الوظائف التقليدية للبنوك التجارية:

تتمثل الوظائف التقليدية التي تقدمها البنوك التجارية فيما يلي:

أ- قبول الودائع:

تعتبر هذه الوظيفة من أقدم وأهم الوظائف، حيث تتلقى البنوك التّجارية الودائع من جهات وهيئات مختلفة، إذ أنها تعتبر من أكثر مصادر الأموال خصوبة، وتشكل الودائع الجزء الأكبر من موارد البنوك وعليها تتوقف الكثير من عمليات الوساطة البنكية كمنح القروض وإنشاء النقود. (الطاهر لطرش، ٢٠٠١، ص١٣).

توجد أشكال من الودائع البنكية المعروفة في البنوك التّجارية بوجه عام تتمثل في:

- **الودائع الجارية (تحت الطلب):**

تتمثل الودائع الجارية في ودائع تتطلب التزاما حاليا من البنك، على أن يكون على استعداد في أي لحظة لمواجهة السحب منها.

- **ودائع لأجل:**

تتمثل في مبالغ مالية مودعة لدى البنك لفترة زمنية محددة كشهر أو سنة في مقابل دفع فائدة عليها من قبل البنك، ولا يجوز سحبها قبل تاريخ استحقاقها.

- **ودائع بإخطار:**

هذا النوع من الودائع يتم فيه الاتفاق بين المودع والبنك عند فتح الحساب على مدة بقائها لديه، ولا يجوز سحبها فور انتهاء المدة إلا بعد إخطار البنك بنية السحب قبل التاريخ المحدد لسحبها بمدة معينة. (رشاد العصار، مرجع سابق، ص ٧٠)

- **ودائع التوفير:**

وهي تمثل مدخرات يودعها أصحابها لحين الحاجة إليها بدلا من تركها عاطلة في خزائنهم الخاصة، وتفويت فرصة الحصول على عائد مقابلها دون التضحية باعتبارها سيولة، حيث يمكن السحب منها في أي وقت دون وجود قيود على السحب منها. (صبحي تادرس، ١٩٨٣، ص١٣١)

أ- تقديم القروض:

يعمل البنك على توظيف موارده في شكل استثمارات متنوعة بمراعاة مبدئَي السيولة والربحية، تنقسم القروض الممنوحة إلى نوعين:

- **قروض بضمانات مختلفة :**أي قروض بضمانات المحاصيل الزراعية، المنقولات، الأوراق المالية، عقارات وغيرها.
- **قروض بدون ضمانات :**حيث يكون الضمان شخصيا ويستند على السمعة الائتمانية للأشخاص.

٢- الوظائف الحديثة للبنوك التجارية:

لقد تغيرت نظرة البنوك إلى العمل المصرفي من مجرد تأديتها للخدمات التقليدية إلى القيام بوظائف حديثة وبتوجهات تتلاءم مع أهدافها المتنوعة، هذه الوظائف تكتسي طابعا من التجديد والاستحداث الناشئ عن اقتحامها مجالات جديدة ترى فيها بقاءها ونموها إضافة إلى حصولها على أرباح. من هذه الوظائف نذكر:

- **تمويل عمليات التجارة الخارجية:**

تلعب البنوك التّجارية دوراً رئيسياً في عملية تسوية المدفوعات الخارجية بين المستوردين والمصدرين من خلال فتح الاعتمادات المستندية أو التحويلات المستندية أو التحويلات العادية.

- **تحصيل الشيكات:**

تعمل البنوك على تحصيل الشيكات الواردة إليها من عملائها عن طريق عملية التحويل الداخلي أو التحويل من خلال غرفة المقاصة. حيث يعتبر الشيك وسيلة لتحريك نقود الودائع، أي الحساب الجاري لدى البنوك التّجارية سواء بالزيادة أو بالنقصان.

- **تحصيل الأوراق التّجارية وخصمها:**

الأوراق التّجارية هي أدوات الائتمان قصيرة الأجل من أهمها الكمبيالة، السند الأذني، أذونات الخزانة، ويقوم البنك التجاري بتحصيل مستحقات عملائه من الأوراق التّجارية من مصادرها المختلفة، كما يدفع ديونهم إلى مستحقيها سواء داخل البلد أو خارجه، وقد يحدث أن يقع حاملو الأوراق التّجارية في أزمة سيولة، مما يضطرهم إلى اللجوء للبنوك التّجارية قصد خصمها مقابل عمولة تعتبر بمثابة المقابل الذي تتحصل عليه البنوك التّجارية نتيجة تحويل الأخطار إليها.

- **إدارة محافظ الاستثمار:**

تعمل البنوك التّجارية على شراء وبيع الأوراق المالية لحسابها ولحساب عملائها، وكذلك متابعة الأسهم والسندات من خلال تطور الأسعار وغيرها. (إسماعيل أحمد الشناوي، ٢٠٠٠، ص ٢١٨)

- **تقديم الاستشارات ودراسات الجدوى الاقتصادية لحساب الغير:**

أصبحت البنوك تشترك في إعداد الدراسات المالية المطلوبة للمتعاملين معها لإنشاء مشاريعهم، ويتم على أساس هذه الدراسات تحديد الحجم الأمثل للتمويل وكذا طريقة السداد وتواريخها. وقد

اكتست هذه الخدمة سمة الحداثة من التطورات المستمرة التي شهدتها أساليب وطرق دراسة الجدوى الاقتصادية للمشروع وقيام البنوك باستثمار أموال في البحث عن الأساليب الحديثة في ذلك.

- **التعامل بالعملات الأجنبية:**

تتم عمليات شراء وبيع العملات الأجنبية عاجلا أم آجلا وذلك بالأسعار المحددة من قبل البنك المركزي أو حسب التنظيم الساري العمل به في مجال سوق الصرف، وقد تخص عملية تحويل العملة مبالغ بسيطة، إذ تقوم البنوك بتحويل مبالغ بحجم محدود ولأغراض معينة كالدراسة والعلاج...الخ.

- **إصدار البطاقات الائتمانية:**

من أشهر الخدمات البنكية الحديثة التي تقدمها البنوك خاصة في الدول المتقدمة، ويتيح تقديم هذه الخدمة للمستفيدين منها الجمع بين مصادر المدفوعات النقدية بمعنى تحويل المستحقات المالية من شخص إلى آخر ومنح أو الحصول على ائتمان مع العلم أن كل شكل من أشكال بطاقات الائتمان يوفر نوعا من أنواع الائتمان كما سيتم بيانه لاحقا.

- **القيام بعمليات التوريق:**

تتمثل عمليات التوريق في تحويل الديون أو الأصول المالية غير السائلة مثل القروض المصرفية إلى مساهمات في شكل أوراق مالية قابلة للتداول في أسواق رأس المال، وذلك ببيع الدين إلى مؤسسة مختصة في إصدار الأوراق المالية. يلجأ البنك إلى اعتماد هذه العملية عند حاجته الماسة إلى السيولة النقدية للتوسع في نشاطه التمويلي أو سداد بعض التزاماته المالية، ومن الطبيعي أن يبيع ديونه بسعر أقل من القيمة القائمة للدين كي يخلق حافزا في شرائها أملاً في حصوله على ربح معقول. (عبدالمطلب عبدالله، ٢٠٠١، ص ٣٩)

تراعي البنوك التّجارية أثناء قيامها بوظائفها سواء كانت تقليدية أو حديثة التي ظهرت كمتطلب لتطور البيئة التي تعمل فيها على مراعاة مبادئ أساسية لقيام النشاط البنكي

أسس العمل البنكي

يقوم العمل البنكي على ثلاثة أسس هامة تميز البنوك التجارية عن غيرها من مؤسسات الأعمال، هذه الأسس تكتسي أهميتها من خلال تأثيرها الملموس على تشكيل السياسات الخاصة بالأنشطة الرئيسية التي تمارسها البنوك التجارية المتمثلة في قبول الودائع وتقديم القروض، تتمثل هذه الأسس في **الربحية، السيولة والضمان.** (مصطفى رشدي شيحة، ١٩٩٨، ص ١٣٩)

1- الربحية:

يسعى البنك كأي من المؤسسات الأخرى إلى تحقيق أكبر ربح ممكن لإرضاء المساهمين، وهو ناتج

عن الفرق بين الإيرادات الإجمالية والنفقات الكلية للبنك. وتتحقق إيرادات البنك نتيجة لعمليات الإقراض والاستثمار التي يقوم بها البنك نظير خدماته المختلفة، إضافة إلى الأرباح الرأسمالية التي قد تنتج عن ارتفاع القيم السوقية لبعض أصول البنك. أما نفقاته فتتمثل في النفقات الإدارية والتشغيلية والفوائد التي يدفعها البنك على الودائع إضافة إلى الخسائر الرأسمالية التي تلحق به والقروض التي قد يعجز البنك عن استردادها. لهذا وحتى يتمكن البنك من تحقيق مبدأ الربحية لابد من تقليل نفقاته إلى أدنى حد ممكن لتحقيق أكبر إيراد ممكن.

2- السيولة:

وهي تمثل مقدرة البنك على الاحتفاظ في أي وقت بتوازن بين المبالغ المودعة والمبالغ المسحوبة، بمعنى أنه يكون على استعداد لتلبية طلب السحب في أي لحظة، باعتبار أن الجانب الأكبر من موارده تتمثل في ودائع تستحق عند الطلب، فنقص السيولة سوف يؤدي إلى الدخول في وضعية الخطر، وعدم القدرة على تلبية طلبات السحب تعني الإفلاس، لهذا يستوجب عليه عدم تأجيل سداد المستحقات، فمجرد إشاعة عن عدم توفير السيولة تكفي لزعزعة ثقة عملائه، مما قد يدفعهم لسحب ودائعهم وهو ما يعرضه للإفلاس. لهذا على البنك أن يؤمن نفسه من خطر السيولة وأن لا يغامر بتوظيف كل أمواله لتحقيق الربح فقط، وإنما عليه ترك جزء منها لمواجهة طلبات السحب المفاجئة.

3- الضمان:

يعني الضمان قدرة البنك على الوفاء بديونه والتزاماته، فقيام البنك باستثمار رؤوس أمواله يجعله عرضة لوقوع خسائر على البنك أن يتحملها بنفسه بدلا من أن تقع على كاهل المودعين، وتتطلب حماية حقوق هؤلاء المودعين تجنب التوظيف غير الرشيد لتجنب الإفلاس، ولهذا السبب تعتبر الثقة أساس كل عملية من عمليات توظيف أموال البنك بغض النظر عن مصدرها لأن الأموال التي يقرضها سوف تعود إليه وفي الآجال المتفق عليها، لذا يتوقف إقدام البنك على منح القروض لمتعامل ما على الثقة التي يوحي بها هذا المتعامل إلى البنك من حيث قوة مركزه المالي ومدى احترامه لتعهداته وكيفية قيامه بالوفاء بها، ثم مدى الضمانات التي يكون على استعداد لتقديمها للوفاء بتلك التعهدات. هذا ما يعني أن البنك التجاري يسعى إلى التأكد من أنه يوظف أمواله في نواحي مضمونة من حيث الربح وقلة المخاطر التي تتعرض لها تلك الأموال.

لا شك أن اهتمام البنك بهذه الأسس هو من سبل نجاحه في دعم بقائه وتحقيق استمراريته، لكن على البنك أن ينظر إلى أبعد من ذلك خلف حدوده بتركيزه على المحيط والبيئة التي يعد جزء غير متجزئ منها. وايضاً يهدف النشاط المالي للبنك الى تعظيم الثروة ملاك المشروع أو بمعنى آخر تحطيم قيمة

السهم في السوق الأوراق المالية لما يؤدي لتعظيم تروه أصحاب. حق الملكية وتعظيم الثروة هذا يأتي عن طريق تعظيم الإيرادات أو تخفيض المصروفات أو كلاهما معاً.

خصائص البنوك التجارية

مؤسسات مالية تقوم على الائتمان: أي قبول ودائع من الأفراد المودعين ومنح القروض وهي ائتمان المقترضين على أموال البنك وتحصل البنوك على فرق الفائدة ما بين الإقراض والاقتراض.

- **مؤسسات مالية تتعامل بالنقود:** أي أن جميع عمليات البنوك تقوم على أساس استخدام النقود فالقروض أخذ وعطاء والفوائد عليها كلها نقدية إضافة إلى أنها تتسلم ودائع من الأفراد بالنقود الأساسية وتقوم بإصدار نقود ودائع أكبر منها.
- **ظاهرة تركز البنوك:** أي تركيز أعمال البنوك في عدد قليل وزوال عدد البنوك الصغيرة في معظم الدول إما بسبب الاندماج أو خروج البنوك الصغيرة من المنافسة وعلى سبيل المثال يسيطر على الجهاز المصرفي في كندا ثلاث بنوك تمتلك ٧٠%من أصول النظام المصرفي.
- **تخصص البنوك:** يلاحظ أن البنوك تتخصص في مجال ما تقدمه من أنواع القروض ويعود ذلك إلى عوامل اقتصادية.

ميزانية البنك التجاري وكيفية توزيع الموارد على الاستخدامات

الميزانية عبارة عن وثيقة تتضمن تقرير لمختلف الحقوق أو بنود القيم التي يمتلكها المشروع، وكذلك لمختلف الديون أو بنود القيم التي يلتزم بها هذا المشروع في مواجهة الغير وفي مواجهة مالكيه. وتسمى تلك الحقوق بالأصول، كما تسمى هذه الديون بالخصوم، وبطبيعة الحال فإن مجموع الأصول لأي مشروع لابد وأن يتعادل مع مجموع الخصوم، وذلك في لحظة معينة من الزمن. وتلتزم البنوك التجارية سواء بنص في قانون، أو إتباعا للتقاليد المصرفية الراسخة بنشر ميزانيات دورية لها، وكلما زادت أهمية البنك قصرت المدة التي تمر بين ميزانية له وأخرى. ويمكن الإحاطة بالأعمال التي تقوم بها البنوك من مراجعة ميزانيتها السنوية التي تبين الموارد التي توفرت لها وأوجه استخدام هده الموارد. وتنقسم ميزانية البنك التجاري إلى جانبين: الأول للأصول والثاني للخصوم. وتسجل في جانب الأصول كافة العناصر أو البنود التي من شأنها جعل البنك دائنا. أما جانب الخصوم فتسجل فيه كافة العناصر أو البنود التي من شانها جعل جانب البنك مديناً. فهو يحتوي على ديون البنك سواء في مواجهة مالكيه أو أصحابه أو مواجهة دائنيه.

الخصوم:

من خلالها يؤمن البنك السيولة والنقود اللازمة لعملياته بالإضافة إلى رأس المال.

حساب رأس المال: وهو المبلغ الذي يساهم به المساهمون أصحاب البنك ويكون ديناً على البنك باعتباره شخصية قانونية مستقلة عن ملاكه، ويعد رأس المال ضمانا لحقوق المودعين فإذا حقق البنك خسارة فإن المساهمين لا يحصلون على رأس مالهم إلا بعد أن يحصل أصحاب الودائع على حقوقهم.

ويتضمن هدا الحساب على بنود أربع هي:

١- رأس المال الأساسي (المدفوع): ويتكون من الأموال المساهم بها من طرف مؤسسو البنك عند نشأته وهو ينقسم إلى عدد من الأسهم ذات قيمة متساوية اسمية وليست فعلية أو الحالية في السوق المالية.

وقد يتعرض مقدار رأس مال البنك إلى التغير أثناء حياته ونتيجة لسير أعماله سواء بالزيادة عن طريق إصدار أسهم جديدة أو زيادة قيمة الأسهم القديمة أو بالنقصان عن طريق تخفيض قيمة الأسهم. وبالرغم من هذا فإن بند رأس المال بعد أكثر بنود خصوم البنك التجاري جميعها ثباتا واستقرارا ويمثل هذا المصدر نسبة ضئيلة من إجمالي موارد البنك.

٢- الاحتياطي: وهو عبارة عن مبالغ مالية يقتطعها البنك من أرباحه السنوية ويحتفظ بها في حساب خاص لتدعيم حساب رأس المال وحماية المودعين وقد يتدخل المشرع في إلزام البنك بالاحتفاظ بنسبة معينة من أرباحه السنوية وهذا ما يسمى بالاحتياطي القانوني وهذا الاحتياطي يكون في بداية نشاط البنك من رأس المال وعندما يستقر البنك في أعماله يقتطع من الأرباح السنوية حتى تصبح قيمة هذا الاحتياطي معادلة للقيمة الاسمية لأسهم البنك العادية.

والهدف من الاحتياطي القانوني أو الإجباري هو أن يكون وسيلة للوقاية ضد أي خسارة قد تنتج عن عمليات الصرف وبالتالي يعد ضمان لحقوق المودعين والدائنين على حد سواء.

كما أنه يمكن للبنك أن يحتفظ بنسبة من أرباحه دون إلزام قانوني عليه لتدعيم مركزه المالي ولزيادة ثقة العملاء به وكذلك لتدعيم الاحتياطي القانوني لمواجهة أي خسائر محتملة في قيم أصول البنك.

وهناك نوع ثالث يسمى بالاحتياطي الخفي ويتمثل في احتساب قيمة الأبنية والأراضي التي يملكها لبنك فهي تسجل في الميزانية بقيمة الشراء بينما قيمتها الحقيقية تكون أكثر من ذلك والفرق بين القيمتين يشكل الاحتياطي الخفي.

٣- الأرباح غير الموزعة: وتتمثل في الفرق بين الأرباح التي حققها البنك في سنة معينة والأرباح التي وزعها بالفعل على مساهميه وهذا البند هو انتقالي يقيد فيه ما يحققه البنك من أرباح تمهيدا لتوجيهها إلى غايتها النهائية سواء كانت توزيعات على المساهمين أو تدعيما للاحتياطي أو تغطية الخسارة.

٤- حسابات أخرى: وهي حسابات خاصة ومتنوعة مثل بعض الأنصبة غير الموزعة على لمساهمين، وديون معدومة لصالح البنك وغيرها.

الودائع المصرفية: وهي مبالغ نقدية مسجلة في سجلات البنك على اعتبارها حسابات دائنة للعملاء فهي تمثل ديون على البنك وحقوق لأصحابها ويتعهد البنك بدفع أي مبالغ منها حسب شروط الإيداع. فالودائع تمثل التزاما على البنك لأصحاب الودائع وهي أهم مكون من مكونات الخصوم في ميزانية البنك.
وتقبل البنوك الودائع إما نتيجة إيداع نقدي حقيقي من قبل المودعين حيث يقومون بإيداع نقود أساسية في حساباتهم في البنك أو إيداع افتراضي نتيجة قيد حسابي من البنك تجعل صاحب تلك الوديعة دائنا للبنك أي أن أصحاب تلك الوديعة قد حصلوا على قيمتها على شكل قروض من البنك وأعطى البنك لأصحاب هذه الودائع الحق في السحب منها في حدود المبالغ المسجلة فيها. وتنقسم الودائع من حيث الشخص المودع إلى ودائع الأفراد والمشروعات وودائع الهيئات الحكومية وودائع البنوك أما من حيث طبيعة الودائع فتنقسم إلى: الودائع الجارية، الودائع لأجل، وودائع ادخارية، وودائع التوفير والودائع الائتمانية.

خصوصية خدمات البنوك التجارية

إن تطور الخدمات وتعقيد عرضها يمكن أن يولد نوعا من التداخل في ذهنية المستهلك، فبحث البنك عن التميز في تقديم خدماته قد لا يكون مرتبطا بمستوى الموقع الذي يحتله في خدمة معينة بمقارنته مع المنافسين، بقدر ما هو مرتبط بالبعد العلاقاتي، باعتبار أن عرض الخدمات ذو طبيعة خاصة يمتاز بسرعة تقليده كما أن مضمونه غير ملحوظ ولا يعتبر خاصا، وهو ما يحتاج إلى الرجوع لمفهوم الخدمات وخصائصها.

أ- تعريف الخدمة:

لقد تطور تسويق الخدمات بالموازاة مع تسويق المنتجات، فالخدمة تقدم إشباعا إضافياً للمستهلك، حيث تعد الخدمة سلعة غير ملموسة يتم شراؤها على أساس المنافع المنتظرة منها التي لا يمكن التحقق منها قبل شرائها عن طريق الفحص أو التجربة. (Lendrevie, 1999, P 5)

كما عرفت الخدمة على أنها:

"سلسلة أفعال لها بعد زمني ومكاني معروف، تكملها عوامل إنسانية أو مادية توضع لإرضاء العميل وفق نظام إنتاجي محدد". (Logiez, 2001, P3)

ليعرفها آخرون أنها:

"تصرفات أو أنشطة أو أداء، مقدمة من طرف إلى طرف آخر، هذه الأنشطة تعتبر غير ملموسة، ولا يترتب عنها نقل لملكية أي شيء، كما أن تقديم الخدمة قد يكون مرتبطا أو غير مرتبط بمنتج مادي ملموس".

من خلال هذا التعريف تبرز خاصية اللاملموسية للخدمة والتي تعتبر صفة جوهرية لها تميزها عن المنتجات المادية، كما يبدو أن الخدمة قد تكون مرافقة لمنتج مادي أو غير ذلك، وبهذا الخصوص

يصنف **"كوتلر"** خمس فئات في التنوع من سلعة خالصة إلى خدمة خالصة:

1- سلعة ملموسة خالصة يكون العرض فيها محدودا بسلع ملموسة دون أن ترافقها أية خدمات.

2- سلعة ملموسة مع مصاحبة خدمات لها يطلبها الزبون.

3- الهجين حيث يتألف العرض من أجزاء متساوية للسلع والخدمات.

4- خدمة يرافقها سلع وخدمات.

5- الخدمة الخالصة..

إجمالا يمكن تعريف الخدمة بانها:

الأعمال والعمليات والأداء، وكل ما يدرك أو يحس الزبائن بأنهم اشتروه من أفعال وردود أفعال ناتجة عن جهد بشري أو آلي، دون أن ينتج عن ذلك حيازة شيء مادي ملموس، ويثير هذا لدى الزبائن إحساسا بإشباع لرغباتهم وحاجاتهم.

من خلال تعريف الخدمة وصلنا إلى أنها تتسم بمجموعة خصائص تميزها عن تلك المرتبطة.

بالسلع المادية.

ب- خصائص الخدمات البنكية:

لعل من المهارة في إتقان فن تقديم الخدمات البنكية إدراك موظفي البنك في خط المواجهة بالعملاء للطبيعة المميزة للخدمة بصفة عامة، وخصائص الخدمات البنكية على وجه الخصوص، لهذا نحاول إيجاز أهم خصائصها فيما يلي:

لاملموسية الخدمة:

تكاد تكون هذه الخاصية أهم ما يميز الخدمات بالنظر إلى السلع المادية، وهي مستمدة من كون الخدمة غير مادية. ولهذه الخاصية نتائج هامة:

- عدم قابلية صنع الخدمة مقدما ولا تخزينها، فبمجرد ظهور العميل أمام موظف البنك يبدأ هذا الأخير بتجهيز عناصر إنتاج الخدمة، وفي ذات اللحظة يقوم بتكييفها بما يتناسب مع طلبه.
- ليس من الممكن دائما وضع المعايير للجودة التي يجب أن تحترمها الخدمة باعتبار أن الخدمات غير خاضعة للنمطية.
- لا يمكن نقل ملكية الخدمة.
- صعوبة تحديد التكلفة الموحدة لخدمة معينة.
- صعوبة إنتاج عينات من الخدمة والتحقق من جودتها قبل استهلاكها من قبل العميل.

تلازم عمليتي الإنتاج والاستهلاك:

إن عملية تلقي الخدمة البنكية تتطلب حضور العميل لكون عمليتي إنتاج الخدمة واستهلاكها تحدثان في آن واحد، وتظهر هذه الخاصية من خلال:

- تطلّب إنتاج الخدمة وجود اتصال مباشر بين البنك والعميل، ووجود علاقة بينهما في كل مرة يحدث فيها طلب للخدمة.
- ظروف استقبال العميل وكيفية تقديم الخدمة ودور كل منهما في جذب العملاء.
- التموقع والمقصود منه ضرورة القرب من العملاء.

مشاركة العميل في إنتاج الخدمة:

تعتبر هذه الخاصية أساسية فلا يمكن أداء الخدمة بكفاءة دون توفرها، ولهذه الخاصية استلزامين:

- مشاركة العميل في إنتاج الخدمة تتطلب منه مستوى معين من التأهيل، وبحسب هذا المستوى سوف يختلف الإشباع المحقق.
- تبدو أن مراقبة البنك لجودة خدماته ما هي إلا مراقبة جزئية باعتبار أن جزء آخرا من إنتاجها يتم تأمينه من قبل العميل نفسه.

بنك الامل للتمويل الأصغر

نبذة عن البنك:

بدأ البنك بمزاولة نشاطه رسمياً في يناير ٢٠٠٩م وقد أنشئ بالقانون الخاص رقم (٢٣) لسنة ٢٠٠٢ كأول بنك للتمويل الأصغر في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وتعد عملية إنشاء البنك تتويجاً لجهود الحكومة اليمنية ممثلة بالصندوق الاجتماعي للتنمية (SFD) وبرنامج الخليج العربي للتنمية (AGFUND) ومساهمة من القطاع الخاص.

يبلغ رأس مال البنك المصرح به عند التأسيس مليارين ريال يمني وهو ما يعادل (١٠) مليون دولار أمريكي. ... وتوزع نسب المساهمة في رأس المال بين المساهمين على الشكل التالي:

٤٥% الحكومة اليمنية - ممثلة بالصندوق الاجتماعي للتنميةSFD.

٣٥% برنامج الخليج العربي للتنمية AGFUND.

٢٠% القطاع الخاص اليمني والسعودي.

الرؤية:

يطمح بنك الأمل للتمويل الأصغر أن تتوفر خدمات مالية شاملة لكل اليمنيين.

الرسالة:

يسعى بنك الأمل للتمويل الأصغر إلى تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للأسر ذات الدخل المنخفض والمحدود في اليمن وخصوصاً أصحاب المشاريع الصغرى والصغيرة من خلال توفير خدمات مالية متميزة وأن يصبح البنك مؤسسة مالية مستدامة ورائدة.

الغايات الاستراتيجية:

١. تطوير وتحسين خدمات مالية مستدامة تلبي احتياجات العملاء من ذوي الدخل المحدود.

٢. تحقيق انتشار واسع في كافة مناطق اليمن (الحضرية والريفية) من خلال فتح شبكة من الفروع وبناء علاقة شراكة مع المؤسسات المختلفة.

٣. أن يكون مؤسسة مالية رائدة ومستديمة بكادر مؤهل ذو كفاءة عالية وأنظمة مالية وإدارية متطورة وفعالة وقادرة على جذب مصادر تمويل متنوعة.

شروط إعطاء قروض بنك الامل

أن يكون يمني الجنسية ذكراً او أنثى، حاصل على وثيقة إثبات هوية سارية المفعول، العمر لا يزيد عن ٦٠ عام، السمعة الائتمانية الجيدة، تقديم الضمانات اللازمة، لا يتعارض التمويل مع الشريعة الإسلامية.

الفصل الرابع

الدراســـة الميدانيــة

المبحث الأول

إجراءات الدراسة الميدانية

إجراءات البحث:

يتضمن هذا الفصل منهج البحث، ومجتمع البحث وعينته، ووصفاً لخصائص عينة البحث، وأداة البحث، ومصادر بنائها، والمراحل والخطوات التي مرت بها عملية بناء الأداة حتى وصلت إلى صورتها النهائية بعد حصولها على الصدق والثبات اللازمين، وأخيراً الأساليب الإحصائية المستخدمة لتحليل البيانات، وفيما يأتي تفصيل تلك الإجراءات:

منهج البحث:

اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي، الذي يهتم بوصف الظاهرة كما هي عليه في الواقع، والتي تتمثل في البحث الحالي: **دور البنوك التجارية في تنمية المشروعات الصغيرة.**

مجتمع وعينة البحث:

تكون مجتمع البحث من موظفي ومدراء بنك الامل، وقد تم اختيار عينة البحث بالطريقة العشوائية الطبقية من موظفي البنك، وقد تم توزيع (٥٠) استبانة كعينة ممثلة للبحث، وتم استرجاع (٤٧) استبانة من الاستبانات الموزعة بنسبة (٩١%)، وعدد (٣) استبانات مفقودة بنسبة (٩%)، وقد بلغت عدد الاستبانات الصالحة للتحليل (٤٧) استبانة بنسبة (٩١%).

مقياس أداة الدراسة الميدانية:

تم استخدام مقياس ليكرت الخماسي لقياس استجابات المبحوثين لفقرات الاستبيان حسب الجدول التالي.

مقياس ليكرت

الاستجابة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
الدرجة	5	4	3	2	1

عند اختيار الباحثون الدرجة (5) للاستجابة " أوافق بشدة " بذلك يكون الوزن النسبي في هذه الحالة 100% تعطي نتائج إيجابية للفقرة حسب جدول الوزن النسبي رقم (١) وتم حساب الوزن النسبي بحسب الفقرات الإيجابية ويمكن تطبيق العكس في حالة الفقرات السلبية (Likert, R.1932)

جدول (١) يوضح الوزن النسبي

مسلسل	الدرجة اللفظي	الوزن النسبي من - إلى	النسبة 100%
5	عالية	4.20 -5.00	%100
4	مرتفعة	3.40 -4.20	%89.8
3	متوسطة	2.60 -3.40	%68.5
2	منخفضة	1.80 –2.60	%49.8
1	متدنية	1 -1.80	%31.7

يتضح من الجدول رقم (١) كيفية احتساب التقدير اللفظي لأسئلة فرضيات البحث، وذلك على النحو التالي:

- إذا كان المتوسط الحسابي للسؤال أقل من ١.٨ والنسبة أقل من ٣٦% فان التقدير اللفظي له هو (غير موافق بشدة)، وإذا كان المتوسط الحسابي للسؤال من ١.٨ وأقل من ٢.٦ والنسبة من ٣٦% وأقل من ٥٢% فان التقدير اللفظي له هو (غير موافق)، وإذا كان المتوسط الحسابي للسؤال من ٢.٦ وأقل من ٣.٤ والنسبة من ٥٢% وأقل من ٦٨% فان التقدير اللفظي له هو (محايد)، وإذا كان

المتوسط الحسابي للسؤال من ٣.٤ وأقل من ٤.٢ والنسبة من ٦٨% وأقل من ٨٤% فان التقدير اللفظي له هو (موافق)، وإذا كان المتوسط الحسابي للسؤال من ٤.٢ حتى ٥ والنسبة من ٨٤% حتى ١٠٠% فان التقدير اللفظي له هو (موافق بشدة).

صدق اداة الدراسة:

للتحقق من صدق أداة الدراسة، قام الباحثون بعرضها على مجموعة من المحكمين من ذوي الاختصاص والخبرة، من أعضاء هيئة التدريس في جامعة المستقبل، مما جعل الأداة أكثر دقة وموضوعية في القياس، وللوقوف على مدى صلاحيتها كأداة لجمع البيانات، وكان الهدف من تحكيم الاستبانة التحقق من الآتي:

- مدى ملاءمة الفقرات المتعلقة بمحاور الدراسة.
- مدى وضوح الفقرات الواردة في الاستبانة.
- مدى كفاية الفقرات المتعلقة بمحاور الدراسة.

اختبار صدق وثبات أداة الدراسة الميدانية:

تم استخدام اختبار ألفا كرونباخ (Alpha Cornbach's) لمعرفة ثبات فقرات الاستبانة ومصداقيتها، فإذا كانت قيمة معامل ألفا أقل من 60% فإن مصداقية قائمة الاستبيان تكون ضعيفة، بينما إذا كانت بين 60% إلى 70% تعتبر المصداقية مقبولة، وإذا كانت قيمة ألفا بين 70% إلى 80% تعتبر أداة الدراسة جيدة، بينما إذا كانت القيمة أكثر من 80% فالمصداقية تكون مرتفعة.

جدول رقم (٢) يبين نتائج اختبار كرونباخ (ألفا) لأداة البحث

م	المحـــــور	عدد الفقرات	معامل الثبات Alpha
1	الإجراءات المتخذة من قبل البنك لتمويل المشروعات الصغيرة	٧	.٧٦٧
2	الصعوبات المالية والإدارية	10	.٨١٢
3	الكادر البشري المؤهل والمدرب على المراقبة والمتابعة وتأثيره على تنمية المشروعات الصغيرة	٦	.٦٦٨
	الدرجة الكلية	**٣٠**	**.٨١٤**

يتضح من الجدول أن قيمة معامل الثبات الفا لأداة جمع البيانات بشكل عام كانت مرتفعة، وهذا يعني أن درجة مصداقية الإجابات عالية، مما يشير إلى أن النتائج التي سترد لاحقاً قابلة للتعميم على مجتمع البحث.

الاساليب الاحصائية المستخدمة في الدراسة:

بعد الانتهاء من عملية جمع البيانات المتعلقة بمتغيرات الدراسة، تمت الاستعانة ببعض الأساليب الإحصائية، بهدف معالجة البيانات التي تم الحصول عليها من والذي ادخلت إليه بيانات الدراسة الميدانية spss برنامج التحليل الإحصائي المحوسب، وقد استخدمت هذه الأساليب لبيان خصائص مجتمع الدراسة، ولوصف متغيرات الدراسة والتعرف على **" دور البنوك التجارية في تنمية المشروعات الصغيرة"**، وشمل ذلك:

1- التوزيع التكراري والنسب المئوية:

لحساب وتكرار ونسبة البيانات العامة لعينة الدراسة

٢- المتوسط الحسابي:

وذلك لمعرفة مدى ارتفاع أو انخفاض إجابات أفراد عينة الدراسة، عن كل فقرة من فقرات الدراسة مع العلم أنه يفيد في ترتيب الفقرات حسب أعلى متوسط حسابي.

٣- الانحراف المعياري:

تم استخدامه لتحديد تشتت إجابات أفراد عينة الدراسة عن قيم المتوسط الحسابي.

أولاً / الخصائص الشخصية والوظيفية لعينة الدراسة:

- حسب متغير النوع:

جدول رقم (٤) يبين توزيع عينة البحث حسب متغير النوع

الجنس	التكرار	النسبة المئوية
ذكر	٤٠	٨٥.١%
انثى	٧	١٤.٩%
المجموع	٤٧	100%

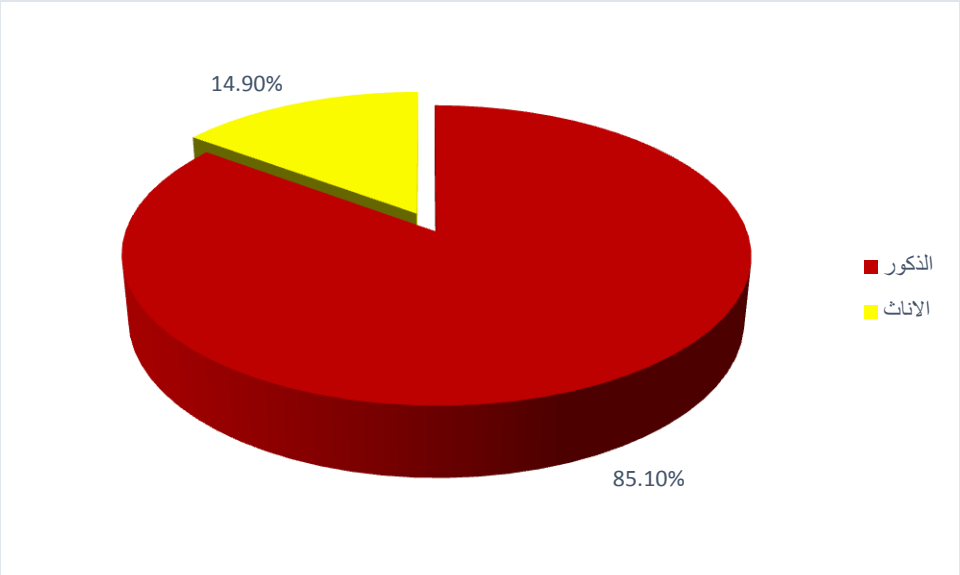

شكل رقم (١) يوضح توزيع عينة البحث حسب متغير النوع

يتضح من الجدول (٤) والشكل رقم (١) أن أغلب أفراد العينة من الذكور بتكرار بلغ (٤٠) يمثلون ما نسبته 85.1% من إجمالي أفراد عينة البحث، وأن أفراد العينة من الاناث جاء بتكرار (7) وبنسبه 14.9%، لذا نجد أن أغلب أفراد العينة هم من فئة الذكور.

- متغير العمر:

جدول رقم (٥) يبين التكرار والنسبة المئوية لمتغير العمر المشاركين بالعينة

العـــــمر	التكرار	النسبة المئوية
أقل من ٣٠ سنة	٩	19.1%
من ٣١ – ٤٠ سنة	٢٢	46.8%
من ٤١ – ٥٠ سنة	١٦	34%
الإجمـــــــالي	٤٧	100%

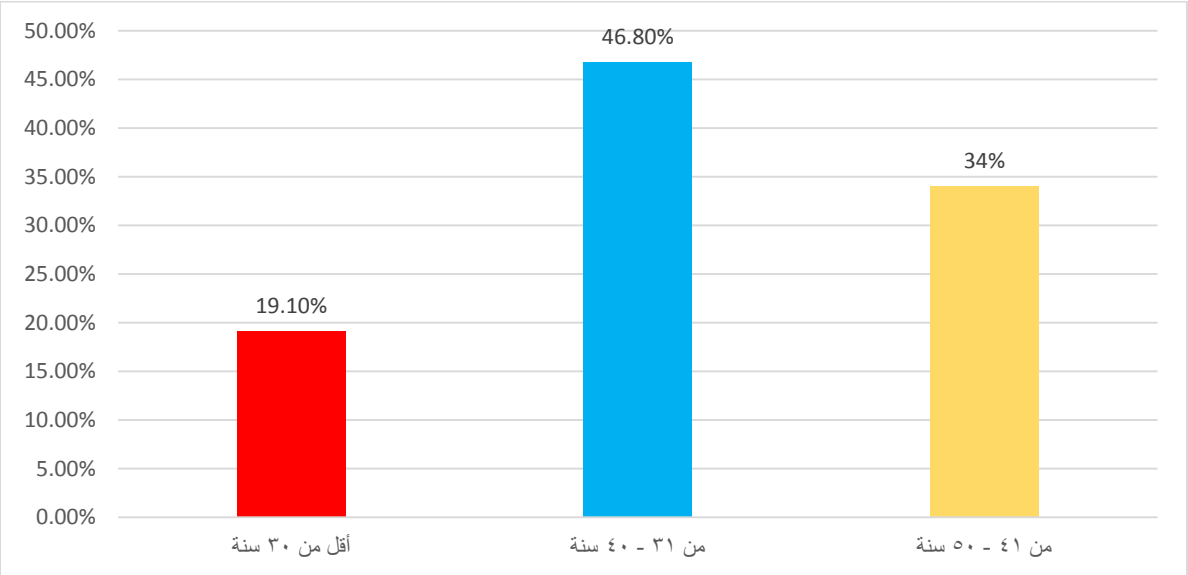

شكل رقم (٢) يوضح التكرار والنسبة المئوية لمتغير العمر المشاركين بالعينة

يتبين من الجدول رقم (٥) والشكل رقم (٢) أن غالبية أفراد العينة هم من فئة العمر (من ٣١– ٤٠ سنة) بنسبة 46.8% بتكرار بلغ (22)، ثم فئة العمر (من 41 – 50 سنة) بنسبة 34% وبتكرار بلغ (16)، وأخيراً فئة العمر (أقل من ٣٠ سنة) بنسبة 19.1% وبتكرار بلغ (٩). وتشير هذه النتائج إلى أن أغلب أفراد عينة البحث هم من فئة العمر (من 31– 40 سنة) مما يدل على كفاءة كادر البنك.

- **المركز الوظيفي**

جدول رقم (٦) يبين التكرار والنسبة المئوية لمتغير المنصب الوظيفي

المركز الوظيفي	التكرار	النسبة
مدير اداري	١	2.1%
رئيس قسم	٤	8.5%
خدمة عملاء	٢١	44.7%
موظف حوالات	٤	8.5%
مختص شركات دولية	١	2.1%
مختص	٢	4.3%
مختص تمويل	٢	4.3%
اخرى	١٢	25.5%
الإجمالي	47	100%

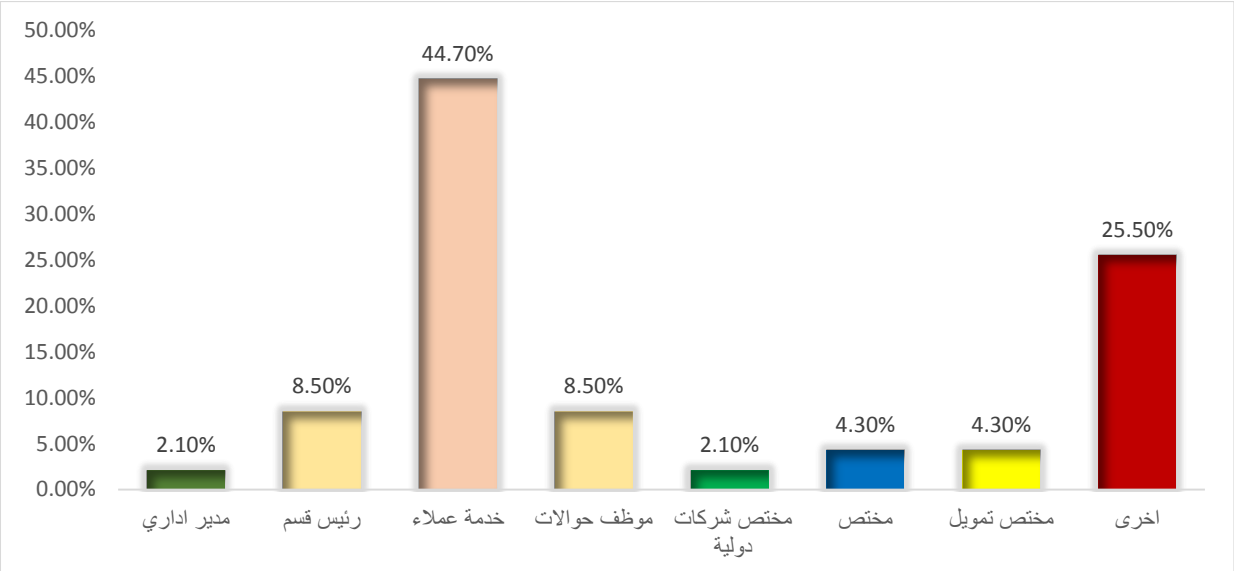

شكل رقم (٣) يبين التكرار والنسبة المئوية لمتغير المركز الوظيفي

يتبين من الجدول رقم (٦)، والشكل (٣) الخاص بمتغير المركز الوظيفي لأفراد العينة، وجد أن أغلب العينة تمثلت في (خدمة عملاء) بنسبة 44.7% وبتكرار بلغ (21)، ومن ثم فئة المركز الوظيفي (أخرى) بنسبة 25.5% وبتكرار بلغ (12)، ثم فئاتين المركز الوظيفي (رئيس قسم+ موظف حوالات) بنسبة 8.5% وبتكرار (4)، ثم فئاتين المركز الوظيفي (مختص+ مختص تمويل) بنسبة 4.3% وبتكرار (٢)، وأخيراً فئاتين المركز الوظيفي (مدير اداري + مختص شركات دولية) بنسبة ٢.١%

وبتكرار (١)، وتشير هذه النتائج إلى أن أغلب أفراد عينة البحث هم من ذوي المركز الوظيفي (خدمة عملاء) وهذا يتناسب مع طبيعة عمل البنك.

- متغير المؤهل العلمي:

جدول رقم (٧) يبين التكرار والنسبة المئوية لمتغير المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	التكرار	النسبة المئوية
دبلوم متوسط	٣	6.4%
بكالوريوس	٤٠	85.1%
ماجستير	٤	8.5%
الإجمالي	٤٧	100%

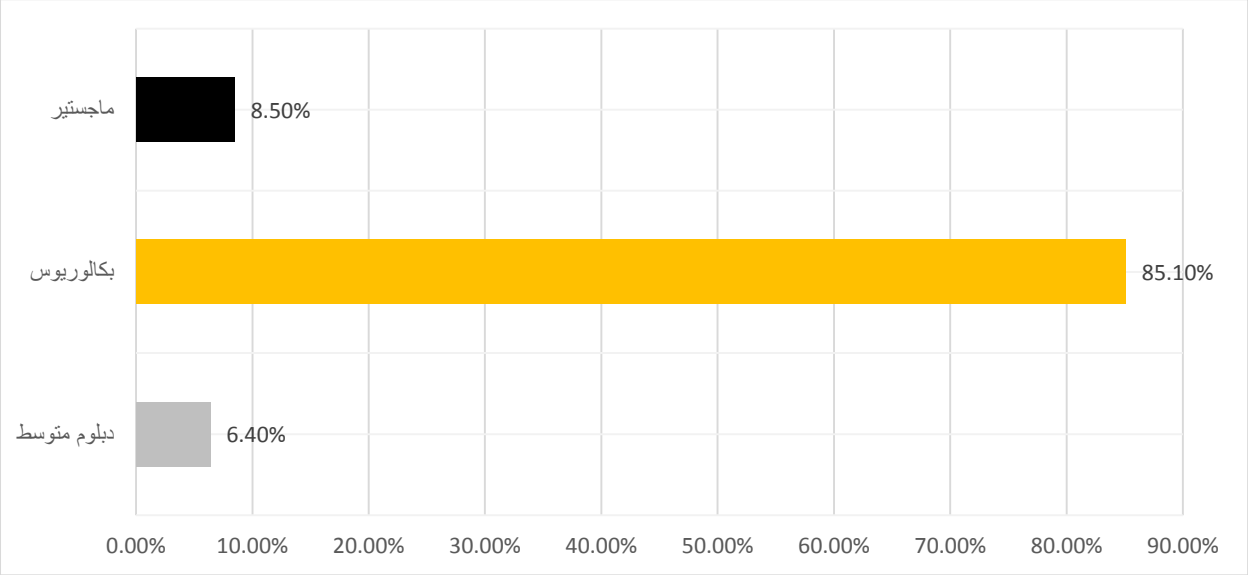

شكل رقم (٤) يوضح التكرار والنسبة المئوية لمتغير المؤهل العلمي

يتبين من الجدول رقم (٧) والشكل رقم (٤) أن غالبية أفراد العينة من فئة المؤهل العلمي (بكالوريوس) بنسبة 85.1% وبتكرار بلغ (40)، ثم فئة المؤهل (ماجستير) بنسبة 8.5% وبتكرار بلغ (4)، واخيراً فئة المؤهل (دبلوم متوسط) بنسبة 6.4% وبتكرار بلغ (٣)، تشير هذه النتائج إلى أن أغلب عينة البحث هم من ذوي المؤهلات الجامعية.

- **التخصص العلمي**

جدول رقم (٨) يبين التكرار والنسبة المئوية لمتغير التخصص العلمي

التخصص العلمي	التكرار	النسبة
محاسبة	١١	23.4%
إدارة أعمال	١٨	38.3%
علوم مالية ومصرفية	١٦	34%
اخرى	٢	4.3%
الإجمالي	**47**	**100%**

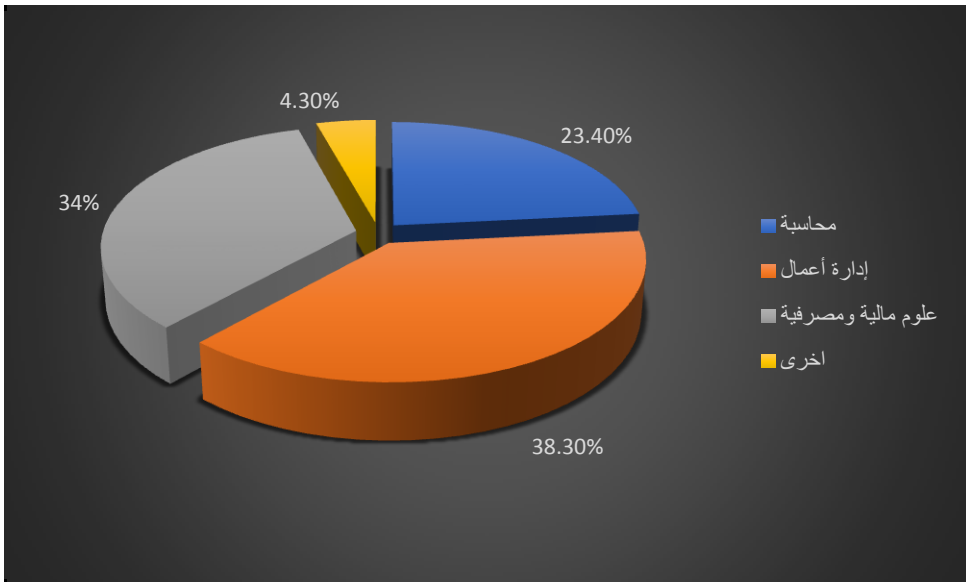

شكل رقم (٤) يبين التكرار والنسبة المئوية لمتغير التخصص العلمي

يتبين من الجدول رقم (٨)، والشكل (٥) الخاص بمتغير التخصص العلمي لأفراد العينة، وجد أن أغلب العينة من فئة التخصص العلمي (إدارة اعمال) بنسبة 38.3% وبتكرار بلغ (18)، يليه فئة التخصص (علوم مالية ومصرفية) بنسبة 34% وبتكرار بلغ (16)، ثم فئة التخصص (محاسبة) بنسبة 23.4% وبتكرار (11)، واخيراً فئة التخصص العلمي(اخرى) بنسبة 4.3% وبتكرار بلغ (2) وتشير هذه النتائج إلى أن أغلب أفراد عينة البحث هم من ذوي التخصص العلمي إدارة اعمال.

- عدد سنوات الخبرة:

جدول رقم (٩) يبين التكرار والنسبة المئوية لمتغير عدد سنوات الخبرة

سنوات الخبرة	التكرار	النسبة المئوية
أقل من ٣ سنوات	14	29.8%
من ٣ – ٥ سنوات	12	25.5%
من ٥ – ١٠ سنوات	15	31.9%
من ١٠ – ١٥ سنة	6	12.8%
الإجمالي	**47**	**100%**

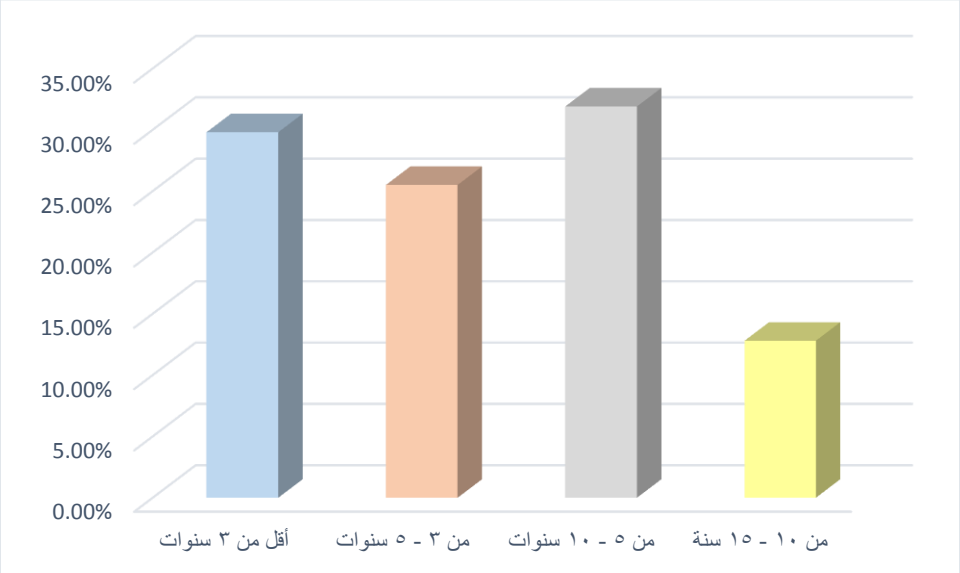

شكل رقم (٦) يوضح التكرار والنسبة المئوية لمتغير عدد سنوات الخبرة

يتبين من الجدول رقم (٩) والشكل رقم (٦) أن غالبية أفراد العينة هم من فئة سنوات الخبرة (من 5– 10 سنوات) بنسبة 31.9% وبتكرار بلغ (15)، ثم فئة سنوات الخبرة (أقل من ٣ سنوات) بنسبة 29.8% وبتكرار بلغ (14)، ثم فئة سنوات الخبرة (من 3– 5 سنوات) بنسبة 25.5% وبتكرار (12)، وأخيراً فئة سنوات الخبرة (من ١٠ – ١٥ سنوات) بنسبة 12.8% وبتكرار (6)، وتشير هذه النتائج إلى أن أغلب أفراد عينة البحث هم من ذوي الخبرة الجيدة في مجال العمل.

ثانياً: عرض النتائج المتعلقة بإجابة أسئلة الاستبيان

١ـ المحور الأول: الإجراءات المتخذة من قبل البنك لتمويل المشروعات الصغيرة:

الجدول رقم (٩) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات آراء العينة لفقرات المحور الأول

رقم الفقرة	الفقرات	الترتيب	المتوسط	الانحراف المعياري	درجة الموافقة	التقدير اللفظي
١	مراقبة حساب طالب التمويل	٣	4.49	0.621	89.8%	عالي
٢	معرفة نوع وحجم المشروع	٢	4.66	0.635	93.2%	عالي
٣	معرفة الموقف الضريبي والتأميني للمشروع	٦	4.21	0.931	84.2%	عالي
٤	التنبؤ باستمرارية المشروع	٤	4.47	0.504	89.4%	عالي
٥	اعداد حسابات ختامية من قبل صاحب المشروع	٧	4.11	0.729	82.2%	مرتفع
٦	معرفة عمر المشروع	١	4.70	0.462	94%	عالي
٧	وضع إجراءات تحليل مالي لتنظيم المشروعات	٥	4.30	0.749	86%	عالي
	متوسط المحور الأول		4.42	0.295	**88.4%**	عالي

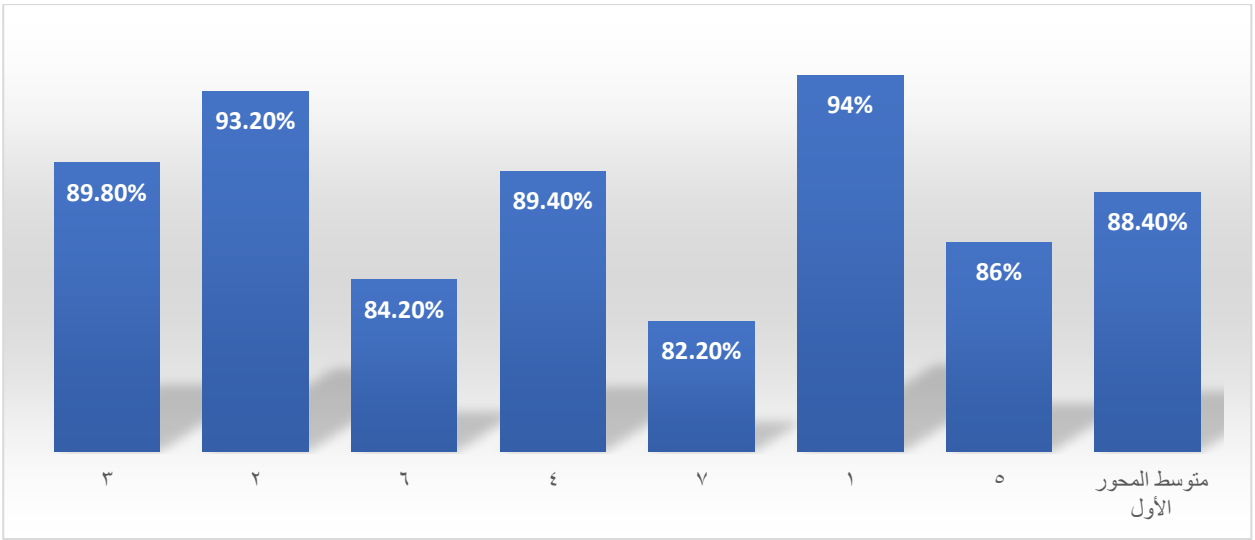

شكل رقم (٦) نسبة الموافقة لتقديرات آراء العينة لفقرات المحور الأول

يوضح الجدول رقم (٩) أن أفراد العينة وافقت بتقدير لفظي (عالي) على جميع فقرات المحور الأول؛ وبلغ متوسط الاستجابة للفقرات على (٤.٤٢)، والنسبة المئوية (88.4%)، وبتحليل كل فقرة من فقرات المحور الأول وفقاً لأعلى قيم للمتوسط الحسابي، عند تساوي قيم المتوسط للفقرات، مرتبة ترتيباً تنازلياً كما يلي:

- أن الفقرة (6) والتي تنص على (معرفة عمر المشروع) حصلت على الترتيب (الاول) بمتوسط حسابي (4.70)، وبتقدير لفظي (عالي)
- أن الفقرة (٢) والتي تنص على (تق معرفة نوع وحجم المشروع) حصلت على الترتيب(الثاني) بمتوسط حسابي (4.66)، وبتقدير لفظي (عالي).
- أن الفقرة (1) والتي تنص على (مراقبة حساب طالب التمويل) فرق تحسين الجودة، حلقات الجودة، التقييم الذاتي) حصلت على الترتيب(الثالث) بمتوسط حسابي (4.49)، وبتقدير لفظي (عالي).
- أن الفقرة (٤) والتي تنص على (التنبؤ باستمرارية المشروع) حصلت على الترتيب(الرابع) بمتوسط حسابي (4.47)، وبتقدير لفظي (عالي).
- أن الفقرة (7) والتي تنص على (وضع إجراءات تحليل مالي لتنظيم المشروعات) حصلت على الترتيب(الخامس) بمتوسط حسابي (4.30)، وبتقدير لفظي (عالي).
- أن الفقرة (3) والتي تنص على (معرفة الموقف الضريبي والتأميني للمشروع) حصلت على الترتيب(السادس) بمتوسط حسابي (4.21)، وبتقدير لفظي (عالي).
- أن الفقرة (٥) والتي تنص على (اعداد حسابات ختامية من قبل صاحب المشروع) حصلت على الترتيب(السابع) بمتوسط حسابي (4.11)، وبتقدير لفظي (مرتفع).
- الانحراف المعياري لمتوسط فقرات المحور الأول أقل من الواحد الصحيح، مما يشير إلى عدم وجود تشتت من قبل المبحوث.

وبالنظر إلى متوسط فقرات المحور الأول نجد أنه بلغ (4.42) وبانحراف معياري (٠.٢٩٥) وبتقدير لفظي (مرتفع)، **وعلى ضوء ما سبق تبين أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الإجراءات المتخذة من قبل البنك وتمويل المشروعات الصغيرة.**

٢ـ المحور الثاني: الصعوبات المالية والإدارية

الجدول رقم (١٠) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات آراء العينة لفقرات المحور الثاني

رقم الفقرة	الفقرات	الترتيب	المتوسط	الانحراف المعياري	درجة الموافقة	التقدير اللفظي
١	التخصص والخبرة لهيئة مجلس الإدارة	٥	4.49	0.621	٨٩.٨%	عالي
٢	عدم توفر الوعى المصرفي لدى اصحاب المشروعات	٢	4.66	0.635	٩٣.٢%	عالي
٣	تقديم التسهيلات لأصحاب المشروعات الصغيرة	٩	4.21	0.931	٨٤.٢%	عالي
٤	عدم تقيد أصحاب المشروعات بسداد قروض التمويل	٦	4.47	0.504	89.4%	عالي
٥	تحديد سياسة البنك في توزيع الارباح	١٠	4.11	0.729	82.2%	مرتفع
٦	المشروع يعلن عن توفر الهيكل التنظيمي الإداري والمالي للمشروع	١	4.70	0.462	94%	عالي
٧	عدم وجود أنظمة محاسبية للمشروع	٨	4.30	0.749	86%	عالي
٨	نقص صناديق التمويل للمشروعات الصغيرة	٧	4.42	0.295	88.4%	عالي
٩	صعوبة التحصيل للقروض الممنوحة لأصحاب المشاريع	٤	4.49	0.621	89.8%	عالي
١٠	افتقار البنك الى وجود خطة تمويلية للمشاريع الصغيرة.	٣	4.66	0.635	93.2%	عالي
	متوسط المحور الثاني		3.56	0.931	71.2%	عالي

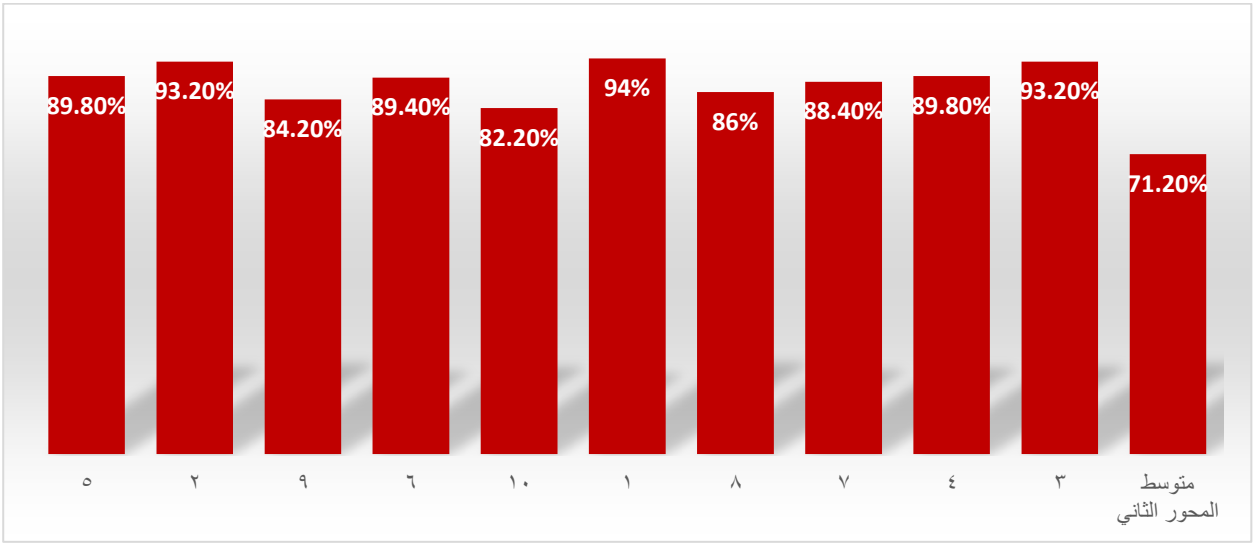

شكل رقم (٧) نسبة الموافقة لتقديرات آراء العينة لفقرات المحور الثاني

يوضح الجدول رقم (١٠) أن أفراد العينة وافقت بتقدير لفظي (عالي) على جميع فقرات المحور الثاني؛ وبلغ متوسط الاستجابة للفقرات على (٣.٥٦)، والنسبة المئوية (71.2%)، وبتحليل كل فقرة من فقرات المحور الثاني وفقاً لأعلى قيم للمتوسط الحسابي، عند تساوي قيم المتوسط للفقرات، مرتبة ترتيباً تنازلياً كما يلي:

- أن الفقرة (6) والتي تنص على (المشروع يعلن عن توفر الهيكل التنظيمي الإداري والمالي للمشروع) حصلت على الترتيب (الاول) بمتوسط حسابي (4.70) وبتقدير لفظي (عالي).
- أن الفقرتين رقم (٢، ١٠) واللتان تنصان على (عدم توفر الوعى المصرفي لدى اصحاب المشروعات)، (افتقار البنك الى وجود خطة تمويلية للمشاريع الصغيرة) حصلتا على الترتيب (الثاني) بمتوسط حسابي (4.66) وبتقدير لفظي (عالي).
- الفقرتين رقم (9، 1) واللتان تنصان على (صعوبة التحصيل للقروض الممنوحة لأصحاب المشاريع)، (التخصص والخبرة لهيئة مجلس الإدارة) حصلتا على الترتيب (الثالث) بمتوسط حسابي (4.49) وبتقدير لفظي (عالي).
- أن الفقرة (4) والتي تنص على (عدم تقيد أصحاب المشروعات بسداد قروض التمويل) حصلت على الترتيب(الرابع) بمتوسط حسابي (4.47) وبتقدير لفظي (عالي).
- أن الفقرة رقم (8) والتي تنص على (نقص صناديق التمويل للمشروعات الصغيرة) حصلت على الترتيب (الخامس) بمتوسط حسابي (4.42) وبتقدير لفظي (عالي).
- أن الفقرة رقم (7) والتي تنص على (عدم وجود أنظمة محاسبية للمشروع) حصلت على الترتيب (السادس) بمتوسط حسابي (4.30) وبتقدير لفظي (عالي).
- أن الفقرة رقم (٣) والتي تنص على (تقديم التسهيلات لأصحاب المشروعات الصغيرة) حصلت على الترتيب (السابع) بمتوسط حسابي (٤.٢١) وبتقدير لفظي (عالي).
- أن الفقرة رقم (٥) والتي تنص على (تحديد سياسة البنك في توزيع الارباح) حصلت على الترتيب (الثامن) بمتوسط حسابي (4.11) وبتقدير لفظي (مرتفع).
- الانحراف المعياري لمتوسط فقرات المحور الأول أقل من الواحد الصحيح، مما يشير إلى عدم وجود تشتت من قبل المبحوث.

وبالنظر إلى متوسط فقرات المحور الثاني نجد أنه بلغ (4.21) وبانحراف معياري (٠.٩٣١) وبتقدير لفظي (عالي).

٣- المحور الثالث: الكادر البشري المؤهل والمدرب على المراقبة والمتابعة وتأثيره على تنمية المشروعات الصغيرة.

الجدول رقم (١١) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات آراء العينة لفقرات المحور الثالث

رقم الفقرة	الفقرات	الترتيب	المتوسط	الانحراف المعياري	درجة الموافقة	التقدير اللفظي
١	استقطاب كفاءات مدربة على مراقبة المشروعات الصغيرة	١	4.57	0 .617	91.4%	عالي
٢	يتوفر في البنك خطة استراتيجية لاستقطاب الكوادر	٦	3.19	1.329	63.8%	متوسط
٣	عدم توفر المهارات لدى الكادر البشري يؤدي الى رفع تكلفة التمويل	٣	3.83	1.049	76.6%	مرتفع
٤	مقدرة الكادر البشرى العامل في بنك الامل على المتابعة يؤدي الى صعوبة التحصيل	٤	3.51	0.906	٧٠.2%	مرتفع
٥	يقوم البنك بتحفيز وتنظيم المشاريع المتميزة	٢	4.17	0.732	83.4%	مرتفع
٦	نقص الكادر البشري المدرب على استقطاب المشاريع الناجحة	٥	3.32	1.416	66.4%	متوسط
	متوسط المحور الثالث		3.77	0.523	**٧٥.٤%**	مرتفع

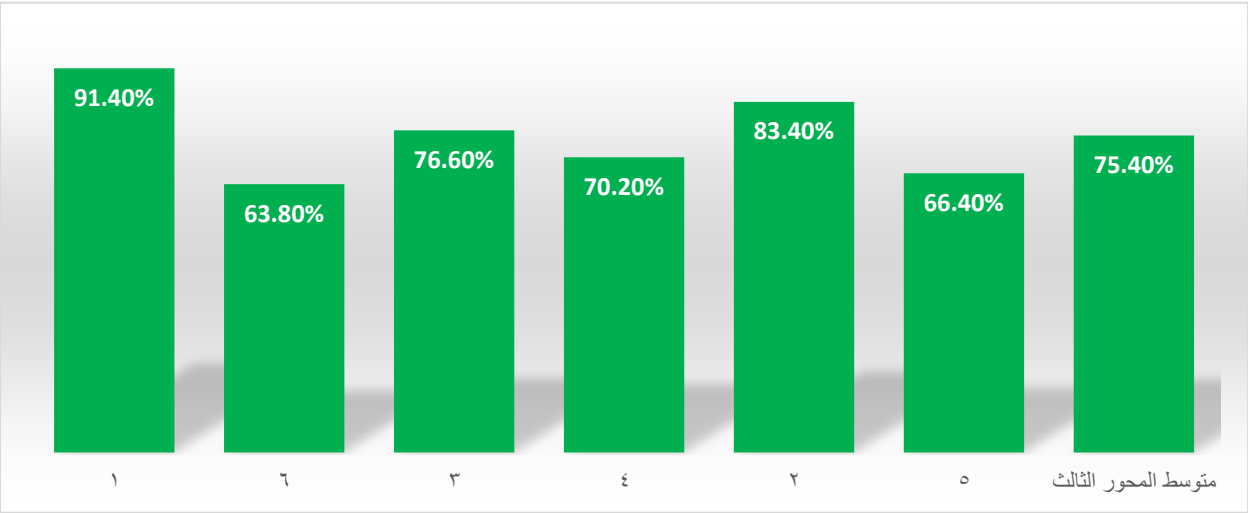

شكل رقم (٨) نسبة الموافقة لتقديرات آراء العينة لفقرات المحور الثالث

يوضح الجدول رقم (١١) أن أفراد العينة وافقت بتقدير لفظي (مرتفع) على جميع فقرات المحور الثالث؛ وبلغ متوسط الاستجابة للفقرات على (٣.٧٧)، والنسبة المئوية (75.4%)، وبتحليل

كل فقرة من فقرات المحور الثالث وفقاً لأعلى قيم للمتوسط الحسابي، عند تساوي قيم المتوسط للفقرات، مرتبة ترتيباً تنازلياً كما يلي:

- أن الفقرة (١) والتي تنص على (استقطاب كفاءات مدربة على مراقبة المشروعات الصغيرة) حصلت على الترتيب (الاول) بمتوسط حسابي (4.57) وبتقدير لفظي (عالي).
- أن الفقرة (٥) والتي تنص على (يقوم البنك بتحفيز وتنظيم المشاريع المتميزة) حصلت على الترتيب (الثاني) بمتوسط حسابي (4.17) وبتقدير لفظي (مرتفع).
- أن الفقرة (3) والتي تنص على (عدم توفر المهارات لدى الكادر البشري يؤدي الى رفع تكلفة التمويل) حصلت على الترتيب (الثالث) بمتوسط حسابي (3.83) وبتقدير لفظي (مرتفع).
- أن الفقرة (4) والتي تنص على (مقدرة الكادر البشرى العامل في بنك الامل على المتابعة يؤدي الى صعوبة التحصيل) حصلت على الترتيب (الرابع) بمتوسط حسابي (3.51) وبتقدير لفظي (مرتفع).
- أن الفقرة (6) والتي تنص على (نقص الكادر البشري المدرب على استقطاب المشاريع الناجحة) حصلت على الترتيب (الخامس) بمتوسط حسابي (3.32) وبتقدير لفظي (متوسط).
- أن الفقرة (2) والتي تنص على (يتوفر في البنك خطة استراتيجية لاستقطاب الكوادر) حصلت على الترتيب (السادس) بمتوسط حسابي (3.19) وبتقدير لفظي (متوسط).
- الانحراف المعياري لمتوسط فقرات المحور الثالث أعلى واقل من الواحد الصحيح، مما يشير إلى وجود تشتت بسيط من قبل المبحوث.

وبالنظر إلى متوسط فقرات المحور الثالث نجد أنه بلغ (٣.٧٧) وبانحراف معياري (٠.٥٢٣) وبتقدير لفظي (مرتفع)، **وعلى ضوء ما تبين أنه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الكادر البشري المؤهل والمدرب على المراقبة والمتابعة وتأثيره على تنمية المشروعات الصغيرة.**

ثالثاً: عرض النتائج الإجمالية محاور الدراسة:

الجدول رقم (١٢) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات أفراد العينة لمحاور الدراسة بشكل عام

م	المحاور	الترتيب	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة	التقدير اللفظي
١	الإجراءات المتخذة من قبل البنك لتمويل المشروعات الصغيرة	1	4.42	0.295	88.4%	عالي
٣	الصعوبات المالية والإدارية	٢	3.56	0.613	71.2%	مرتفع
٢	الكادر البشري المؤهل والمدرب على المراقبة والمتابعة وتأثيره على تنمية المشروعات الصغيرة	٣	3.77	0.523	75.4%	مرتفع
	الدرجة الكلية		3.88	0.361	**77.6%**	مرتفع

يتضح من الجدول السابق والمتعلق بـــ "**دور البنوك التجارية في تنمية المشروعات الصغيرة**"، أن متوسط محاور الاستبانة ككل بلغ (٣.٨٨) وانحراف معياري (٠.٣٦١)، ودرجة قياس (مرتفع)، حيث حصل المحور الأول: الإجراءات المتخذة من قبل البنك لتمويل المشروعات الصغيرة على المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (4.42) وانحراف معياري (٠.٢٩٥) وتقدير لفظي (عالي)، وحصل المحور الثاني: الصعوبات المالية والإدارية على المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي (٣.٥٦) وانحراف معياري (٠.٦١٣) وتقدير لفظي (مرتفع)، وحصل المحور الثالث: الكادر البشري المؤهل والمدرب على المراقبة والمتابعة وتأثيره على تنمية المشروعات الصغيرة على المرتبة الثانية بمتوسط حسابي (٣.٧٧) وانحراف معياري (٠.٥٢٣) وتقدير لفظي (مرتفع).

ويعزو الباحثون حصول محاور الدراسة بشكل عام على موافقة عينة الدراسة بدرجة قياس (مرتفعة) على أنه يوجد **دور للبنوك التجارية في تنمية المشروعات الصغيرة.**

جدول رقم (١٣) معامل ارتباط بيرسون بين المحاور وبعضها والدرجة الكلية

م	المحـــــــور	عدد الفقرات	معامل بيرسون
1	الإجراءات المتخذة من قبل البنك لتمويل المشروعات الصغيرة	١٠	.٧٥٠**
2	الصعوبات المالية والإدارية	10	.٨١٦**
3	الكادر البشري المؤهل والمدرب على المراقبة والمتابعة وتأثيره على تنمية المشروعات الصغيرة	١٠	.615**
	الدرجة الكلية	**٣٠**	**.٨٠٠**

** عند مستوى دلالة ($\alpha \leq$ 0.01)

من خلال الجدول رقم (١٣) بحساب معامل ارتباط بيرسون لكل محور من محاور الاستبيان الثلاثة، والدرجة الكلية للاستبيان ككل بوصفه محكاً داخلياً، وقد دلت النتائج أن جميع محاور الاستبيان الثلاثة دالة عند مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha \leq$ 0.01)، ويتضح وجود ارتباط موجب وقوي، كما تشير النتائج إلى تحقق الصدق للاستبيان، وبالتالي تطبيقه بكفاءة على عينة الدراسة .

النتائج والتوصيات

من خلال دراستنا لهذا الموضوع حاول الباحثون معالجة اشكالية البحث التي تدور حول دور البنوك التجارية في تنمية المشروعات الصغيرة، فقد تم التوصل من خلال الإطار النظري والدراسات السابقة إلى بعض النتائج التي يمكن تلخيصها فيما يلي:-

أولاً: النتائج

١. يقوم بنك الامل بالاعتماد على التنبؤ باستمرار المشروع مستقبلاً.
٢. افتقار بنك الامل لوجود خطة تمويلية للمشاريع الصغرة.
٣. إن على بنك الامل تحديد سياسته في توزيع الأرباح.
٤. أن بنك الامل يتوفر فيه نظام محاسبي لتسهيل العمليات وتسريعها لأهميته.

ولخص البحث إلى عدد من النتائج بناءً على نتائج التحليل الاحصائي للبيانات التي شملها البحث فيما يلي أهم تلك الاستنتاجات:

٥. وافقت العينة في المحور الأول: أنه هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الإجراءات المتخذة من قبل البنك وتمويل المشروعات الصغيرة، بمتوسط حسابي (4.42) وبانحراف معياري (٠.٢٩٥) وبتقدير لفظي (عالي).
- أن البنك يعمل على مراقبة حساب طالب التمويل.
- أن البنك يهتم بمعرفة نوع وحجم المشروعات لاتخاذ قرار إعطاء التمويل.
- أن البنك يتابع بشكل مستمر الوضع التأميني والضريبي لأصحاب المشاريع.

٦. وافقت العينة في المحور الثاني: أنه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية الصعوبات المالية والإدارية وتمويل المشروعات الصغيرة، بمتوسط حسابي (٣.٥٦) وبانحراف معياري (٠.٩٣١) وبتقدير لفظي (مرتفع).
- أن مجلس إدارة المشروع يجب ان تكون متخصصة ولديها خبرة عالية.
- أن افراد العينة في البنك اجمعوا على ضرورة ان يعلن المشروع عن الهيكل التنظيمي الإداري والمالي للمشروع.
- أن البنوك تعاني من تأخر أصحاب المشروعات في عملية التحصيل للقروض الممنوحة.

٧. وافقت العينة في المحور الثالث: أنه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية الكادر البشري المؤهل والمدرب على المراقبة والمتابعة وتأثيره على تنمية المشروعات الصغيرة، بمتوسط حسابي (3.77) وبانحراف معياري (٠.٥٢٣) وبتقدير لفظي (مرتفع).

- أن استقطاب الكفاءات البشرية في العمل ينتج منه تحقيق أداء متميز للمشروع.
- أن البنك يقوم بتحفيز وتنظيم المشاريع المتميزة لأنها مصدر ربح ممتاز له وايضاً وسيلة ناجحة لاستقطاب اخرين.
- أن المراجعة الخارجية لها دور في جعل طرق القياس المتعبة قابلة للتحقيق.
- أن البنك يوظف كفاءات مدربة متخصص لمراقبة المشروعات الصغيرة

ثانياً: التوصيات

بناء على ما تم التوصل إليه من نتائج، توصي الدراسة بالآتي:

- لضمان استمرار المشروع يتوجب على صاحب المشروع اعداد حسابات ختامية.
- رفع الوعي المصرفي لدى أصحاب المشروعات.
- يجب على الكادر البشري العامل في البنك القدرة على متابعة عملية التحصيل.
- يجب ان تتوفر لدى البنك خطة واضحة للتمويل.
- على أصحاب المشروعات تدريب كادرهم البشري باستمرار لان أداء الكادر البشري يؤثر على كفاءة ونجاح المشروع.
- عمل نشرات من قبل البنك لجذب الراغبين في انشاء مشروعات صغيرة.

المراجع

١- احمد زهير شامية، اقتصاديات النقود والمصارف، منشورات جامعة حلب، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، حلب سورية، ٢٠٠٠.

٢- البرغثي، ونيس محمد أحمد، معوقات تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم في ليبيا ومقترحات علاجها، رسالة ماجستير، كمية الاقتصاد، جامعة بنغازي، ٢٠١٤.

٣- الزين منصوري، اليات تشجيع وترقية الاستثمار كأداة لتمويل التنمية الاقتصادية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، (غير منشورة)، جامعة الجزائر، الجزائر، ٢٠٠٥-٢٠٠٦.

٤- الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ٢٠٠١.

٥- النسور، إياد عبدالفتاح، قياس كفاءة التمويل الحكومي الموجه نحو تنمية المشروعات الصغيرة في الأردن، المجلة العربية للعلوم الإدارية، المجمد١٦، العدد٣، ٢٠٠٩.

٦- الياس عقال، تمويل المؤسسات المصغرة في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، رسالة ماجستير جامعة بسكرة، الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، ٢٠٠٨/٢٠٠٩.

٧- ايمن الشنطي، عامر شقر، مقدمة في الإدارة والتحليل المالي، دار البداية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ٢٠٠٧.

٨- إسماعيل أحمد الشناوي، عبد النعيم مبارك، اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٠.

٩- أبو ناجي، كفاح هشام، الأثر التنموي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة الممولة من قبل وزارة الاقتصاد الوطني، رسالة ماجستير، كمية التجارة، الجامعة الإسلامية غزة، ٢٠١٤.

١٠- أشرف محمد الدوابة، إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، مجلة البحوث الإدارية، اكاديمية السادات للعلوم الادرية، العدد الرابع، القاهرة، أكتوبر ٢٠٠٦.

١١- بدر الدين عبدالرحيم، التمويل المصرفي لصغار المنتجين ومشكلة الفقر، وقفة اخرى، والمنتدى المصرفي السادس عشر، معهد الدراسات المصرفية، الخرطوم: ١٩٩٦م.

١٢- بوعتروس عبد الحق، الوجيز في البنوك التّجارية، مطبوعات جامعة منتوري، قسنطينة، ٢٠٠٠.

١٣- تمام، أسميان يعيش، تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالصيغ المصرفية الإسلامية: دراسة حالة بنك البركة الجزائري وكالة بسكرة، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيصر، ٢٠١٥.

١٤- توفيق عبدالرحيم يوسف، إدارة الاعمال التجارية الصغيرة، عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ٢٠٠٢.

١٥- حداد، مناور، دور البنوك والمؤسسات المالية في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة (إضاءات من تجربة الأردن والجزائر)، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، يومي ١٧و١٨ أبريل، جامعة حسيبة بن بو علي بالشلف، ٢٠٠٦.

١٦- حمزة محمود الزبيدي، ادارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، ٢٠٠٢.

١٧- خديجة مراحي، واقع تمويل البنوك التجارية للمشاريع الاستثمارية الفلاحية في ظل التوجهات الحديثة للجزائر دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR أم البواقي ووكالة سوق عمان ٣١٣، رسالة ماستر، جامعة أم البواقي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، ٢٠١٧/٢٠١٦.

١٨- رابح خو ني، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشكلات تمويلها، أتراك للطباعة والنشر، مصر، ٢٠٠٨.

١٩- رابح خوني، رقبة حساني، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشكلات تمويلها، ٢٠٠٨.

٢٠- رشاد العصار واخرون، الإدارة والتحيل المالي، دار البركة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ٢٠٠٠.

٢١- رشاد العصار، رياض الحلبي، النقود والبنوك، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الطبعة ١،عمان، ٢٠٠٠،.

٢٢- رغيب، مليكه، أهمية دور قروض الإيجار في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد٥، ٢٠٠٥.

٢٣- زبير عياش، تأثير اتفاقية بازل ٢ على تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حالة والية أم البواقي، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير تخصص مالية، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي. ٢٠١١/٢٠١٢.

٢٤- زوبير عياش، سعاد قوفي، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين إشكالية التنمية الاقتصادية ومتطلبات النهوض، الملتقى الدولي حول: واقع آفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة الوادي، الجزائر، ٢٠١٣.

٢٥- سردوك، صالح الدين، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنمية الاقتصاد الوطني: دراسة إحصائية ٢٠٠٢-٢٠١٢، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير وعلوم تجارية، جامعة قاصدي مرباح، ٢٠١٣.

٢٦- سعيدة قاسم شاوش، لمياء قاسم شاوش، المقاولة والتمويل، الندوة الدولية حول: المقاولة والابداع في الدول النامية، جامعة خميس مليانة، عين الدفلي، الجزائر، ٢٠٠٧.

٢٧- سلمان، كاظم خماط، المشاريع الصغيرة والمتوسطة ودورها في النمو الاقتصادي في العراق، مجلة المثنى للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد٣، العدد٥، ٢٠١٣.

٢٨- سمير سحنون، شعيب بونوة، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشاكل تمويلها في الجزائر، الملتقى الدولي حول: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر. ٢٠٠٦.

٢٩- شاكر القزويني، محاضرات في اقتصاد البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، الجزائر، ١٩٩٢،

٣٠- صبحي تادرس قريصة، مدحت العقاد، النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية، دار النهضة العربية، بيروت،١٩٨٣.

٣١- ضياء مجيد الموسوي، الاقتصاد النقدي، دار الفكر الجزائر، ١٩٩٩.

٣٢- طارق الحاج، مبادى التمويل، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ٢٠١٠،

٣٣- عباس حسن منوفلي، الاستثمار في السودان، عوامله ومجالاته وبتركيز على الاستثمارات الصغيرة لاستغلال الموارد الوطنية لتحقيق التنمية المتوازنة، الآمن الغذائي، الاكتفاء الذاتي، التصدير، شركة مطابع نجد التجارية، الرياض: ١٤١١هـ - ١٩٩٠م.

٣٤- عبد الله، الصادق محمد بلقاسم، ٢٠١٦، الإشكاليات والمعوقات التي تحد من مساهمة المصارف التجارية في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة: دراسة ميدانية من داخل مصرف الجمهورية بمدينة طرابلس، مجلة آفاق اقتصادية، العدد٣.

٣٥- عبدالحكيم كراجة واخرون، الإدارة والتحليل المالي، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ٢٠٠٠.

٣٦- عبدالمطلب عبدالله، العولمة واقتصاديات البنوك، الدار الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠١.

٣٧- عثمان لخلف، واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها- حالة الجزائر-، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، (غير منشورة (، جامعة الجزائر، الجزائر، ٢٠٠٣-٢٠٠٤.

٣٨- عمران نادية، دور البنوك في تمويل المشاريع الاستثمارية، رسالة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، ٢٠١٤/٢٠١٥.

٣٩- غول فرحات، الوجيز في اقتصاد المؤسسة، دار الخلدونية، الجزائر، ٢٠٠٨.

٤٠- لمياء دالي علي، مساهمة بورصة الجزائر في تمويل المؤسسة الاقتصادية العمومية، الملتقى الدولي حول: سياسيات التمويل وأثرها على الاقتصادية والمؤسسات- دارسة حالة الجزائر والدول النامية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، ٢٠٠٦.

٤١- محمد عبدالفتاح الصريفي، إدارة البنوك، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٤.

٤٢- مريم العمري، مفاضلة المؤسسات بين التمويل المصرفي وعن طريق قرض الإيجار (المعايير والمبررات)، رسالة ماستر، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، ٢٠١٢/٢٠١٣.

٤٣- مصطفى رشدي شيحة، الوجيز في الاقتصاد النقدي والمصرفي، الدار الجامعية الجديدة للنشر، الإسكندرية، ١٩٩٨.

٤٤- معراج هواري، حاج سعيد عمر، التمويل التأجيري للمفاهيم والأسس، الطبعة الأولى، كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٣.

٤٥- مفلح محمد عقل، مقدمة في الإدارة والتحليل المالي، دار المستقبل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الثانية، ٢٠٠٠.

٤٦- هراكي آسيا. غشام مريم: تسيير القروض المصرفية ـ مذكرة مقدمة لنيل شهادة الليسانس في العلوم الاقتصادية. جامعة محمد خيضر ـ بسكرة، ٢٠٠٤.

٤٧- هيثم صاحب عجام، نظرية التمويل، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ٢٠٠١.

٤٨- هيثم محمد الزغبي، الإدارة والتحليل المالي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ٢٠٠٠.

٤٩- ياسين بوناب، دور النظام التمويلي الإسلامي في تطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة، الدورة التدريبية الدولية حول: تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطور دورها في الاقتصاديات المغاربية، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، ٢٠٠٣.

٥٠- يوسف قريشي، سياسات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، جامعة الجزائر، الجزائر، جانفي ٢٠٠٥.

٥١-Bouyacoub F., le risque de crédit et sa gestion, MediaBank, n° 24, juin/juillet, Alger, 1996.

٥٢-Kotler P., Dubois B., Marketing management, Pearson Education, 11éme édition, Paris, 2003.

٥٣-Lendrevie J., Lindon D., Mercator- théorie et pratique du marketing, édition Dalloz, 5éme, 2005

٥٤-Logiez C., Vinay E., Entreprendre dans les services, édition Dunod, Paris, 2001.

الملاحق

(الاستبيان)

الاخت/الاخ المحترمة/المحترم

تحية طيبة وبعد..

يهديكم الباحثون خالص تحياتهم ويضعون بين ايديكم هذا الاستبيان بعنوان " دور البنوك التجارية في تنمية المشروعات الصغيرة " والذي أعد بهدف الحصول على البيانات المتعلقة بالجانب الميداني لاستكمال متطلبات البحث.

وقد صمم هذا الاستبيان بغرض الحصول على معلومات كافية للتعرف على دور البنوك التجارية في تنمية المشروعات الصغيرة وبهدف رفع عدد المشاريع الصغيرة وذلك من خلال دراسة وتحليل إجاباتكم على أسئلة الاستبيان.

ولأهمية الدراسة يأمل الباحثون تعاونكم في الاجابة على اسئلة الاستبيان بموضوعية وحيادية مع توخي الدقة حيث ان مساهمتكم في تقديم الاجابة على جميع الاسئلة هو اساس لنجاح البحث والوصول الى النتائج المفيدة.

مع التأكد من ان هذه البيانات سوف تستخدم لأغراض البحث العلمي فقط. ونؤكد ان البيانات التي ستقدمونها ستحاط بالسرية التامة.

ونتمنى تعاونكم والاجابة عن الموضوع بعناية والاهتمام الكامل

شاكرين حسن تعاونكم سلفاً

وخالص الشكر والتقدير

اعداد:-

سامي صادق عيسى

صلاح علي القاسمي

امل جمال الترزي

ذكرئ عبدالله الزبير

مجد حميد حبيش

القسم الاول:-الرجاء الاجابة عن الاسئلة الاتية بوضع علامة(✓)على الاجابة المناسبة في ☐

١-الجنس:- ذكر ☐ أنثى ☐

٢-العمر:-أقل من ٣٠ سنة ☐ من ٣١ الى ٤٠ ☐

من ٤١ الى ٥٠ ☐ أكثر من ٥٠ ☐

٣-المركز الوظيفي

مدير تنفيذي ☐

مدير اداري ☐

رئيس قسم ☐

خدمة عملاء ☐

مسؤول مشاريع ☐

اخرى ☐ أذكرها.....

٤-المؤهل العلمي:-دبلوم متوسط ☐بكالوريوس ☐ ماجيستر☐ دكتوراه ☐

٥-التخصص العلمي:-محاسبة☐ادارة أعمال ☐اقتصاد☐ علوم مالية ومصرفية ☐

٦-عدد سنوات الخبرة في الشركة:- أقل من ٣ سنوات ☐

من ٣-٥ سنوات ☐

من ٥-١٠ سنوات ☐

من ١٠-١٥ سنة ☐

☐

أكثر من ١٥ سنة

المحور الاول:- الإجراءات المتخذة من قبل البنك لتمويل المشروعات الصغيرة.

البيان	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
١- مراقبة حساب طالب التمويل.					
٢-معرفة نوع وحجم المشروع					
٣- معرفة الموقف الضريبي والتأميني للمشروع.					
٤- التنبؤ باستمرارية المشروع.					
٥- اعداد حسابات ختامية من قبل صاحب المشروع.					
٦- معرفة عمر المشروع.					
٧- وضع إجراءات تحليل مالي لتنظيم المشروعات.					

المحور الثاني:- الصعوبات المالية والإدارية.

البيان	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
١- التخصص والخبرة لهيئة مجلس الإدارة.					
٢- عدم توفر الوعى المصرفي لدى اصحاب المشروعات.					
٣- تقديم التسهيلات لأصحاب المشروعات الصغيرة.					
٤- عدم تقيد أصحاب المشروعات بسداد قروض التمويل.					
٥- تحديد سياسة البنك في توزيع الارباح.					
٦- المشروع يعلن عن توفر الهيكل التنظيمي الإداري والمالي للمشروع.					
٧- عدم وجود أنظمة محاسبية للمشروع.					
٨- نقص صناديق التمويل للمشروعات الصغيرة.					
٩- صعوبة التحصيل للقروض الممنوحة لأصحاب المشاريع.					
١٠- افتقار البنك الى وجود خطة تمويلية للمشاريع الصغيرة.					

المحور الثالث:- الكادر البشري المؤهل والمدرب على المراقبة والمتابعة وتأثيره على تنمية المشروعات الصغيرة.

البيان	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
١- استقطاب كفاءات مدربة على مراقبة المشروعات الصغيرة.					
٢- يتوفر في البنك خطة استراتيجية لاستقطاب الكوادر.					
٣- عدم توفر المهارات لدى الكادر البشري يؤدي الى رفع تكلفة التمويل.					
٤- مقدرة الكادر البشرى العامل في بنك الامل على المتابعة يؤدي الى صعوبة التحصيل.					
٥- يقوم البنك بتحفيز وتنظيم المشاريع المتميزة.					
٦- نقص الكادر البشري المدرب على استقطاب المشاريع الناجحة					